بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الأول – مقدمات منهجية (1)

الحمد لله رب العالمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

الله يحيكم, ومرحبا بكم, طبعاً هذه المادَّة متعلقة بدورتين: دورة مقدمات العلوم ودورة الصناعة الحديثية.

في دورة صناعة حديثية ستأخذ في هذه المادة كشيء مشترك بين الدورتين

المادة هي مقدمات منهجية لدراسة علم الحديث بطريقة صحيحة: هذه مقدمات لن نأخذ فيها أبواب علم الحديث, لن نستعرض المصطلحات الحديثية وإنما سنأخذ مقدمات وضوابط منهجية تكون في بال دارس علم الحديث حتى يدرس علم الحديث بطريقة صحيحة, الدراسة الصحيحة للعلم هي التي تؤتِ الثمرة بإذن الله فمن توفيق الإنسان أن يبتدىء بدراسة علم معين وهو يسير على أُسُس منهجية فيه, وعكس ذلك أن يبدأ الإنسان بدراسة علم ويستمر فيه سنوات وهو مو عارف أصلاً القواعد المنهجية التي تحكم هذا العلم والتي تؤدي به إلى نتيجة جيدة, وبالتالي فلا يجد أثر ولا يجد ثمرة وهذا المشاهد, مثلا رجل متخرج شريعة أو أصول دين أو شيء ... يقول لك يا أخي احس أني ماني فاهم احس اني ماني مستوعب الفقه او غيره وقول الفقه اموره اوضح لكن ماني مستوعب اصول الفقه مثلا أو الأبواب العقدية وهذا يعود إلى عدد من العوامل منها لا يوجد تصور سابق عن هذا العلم. انت داخل على أيش ؟ ما هي المحطات المنهجية التي يجب أن تراعيها أثناء الدراسة حتى تصل إلى نتيجة جيدة.

هذه القواعد المنهجية ليست خاصة بمن يريد أن يَدرُسَ علم الحديث فقط وإنما يستصحبها حتى من تقدم في العلم قليلا ويستصحبها من يريد ان يُدَرِّس العلم الحديث, يعني هي للطالب وللمدرس, لأن تدريس علم الحديث يجب أن يكون على ضوء بعض القواعد المنهجية, **لا أزعم أن هذه القواعد شاملة لكل شيء** ولكن على الأقل تغطي بعض الأمور التي من المهم مراعاتها أثناء الدراسة وأثناء التدريس

**نبدأ بنقطة مهمة جدا في إجابة عن سؤال وهذه المقدمة ستظهر أهميتها بالمقدمات التالية:**

ما الثمرة المرجوَّة من دراسة علم الحديث في هذا الزمن: ألا نكتفي بجهود المحدثين السابقين ؟ التي قدمت في التعامل مع الأحاديث والحكم على الأحاديث !

يعني علماء الحديث خلال قرون علماء الحديث حكموا على الحديث وعلى الرجال وعلى الروايات وبذلوا جهدهم في استخراج العلل الخفية والعلل الظاهرة والكتب الحديثية كثيرة والأسانيد والفهارس والترتيب وكتب التخريج وكتب الرجال, ما الفائدة من أن ندرس علم الحديث الآن؟ لماذا لا نأخذ أحكام المحدثين وتنتهي القضية !

الجواب عن هذا السؤال مهم جدا وسأذكر خمسة وجوه تظهر أهمية دراسة هذا العلم وهذه الوجوه الخمسة استحضروها جيدا للمقدمات التالية لأن السر هو فيما يأتي بعد ذلك وسنُحيل كثيراً إلى هذه الوجوه الخمسة

**الوجه الأول الذي يظهر أهمية علم الحديث أنه الخطوة الأساسية للوثوق بالسنة النبوية, فإن دراسة علم الحديث دراسة تفصيلية هو بوابة أساسية للوثوق بالسنة النبوية.**

يعني لكي يكون عندك ثقة بهذا المنقول عن الرسول صلى الله عليه وسلم من الأحاديث الموجودة: صحيح البخاري, صحيح مسلم, ... هذه الأحاديث التي نتناولها الآن ونبني عليها الشرع ونبني عليها الحلال والحرام ونؤمن بما جاء فيها من أخبار واعتقادات, تعرفون أنه هناك تشكيكات في السنة وتشكيكات في الأحاديث وما الذي يجعلنا نضمن أن البخاري صحيح !!

انت ممكن تعتمد على كلام بعض العلماء لكن هذا لا يعطي يقيناً راسخاً عند الكثير على الأقل, الطريق إلى الوصول إلى اليقين الراسخ بصحة السنة النبوية وأنها مصدر للتشريع هو أن تعرف المعرفة التفصيلية بآلة نقل السنة فإذا وثقت

بآلية النقل ستثق بالسنة وإذا كان عندك شك أو ريب أو عدم تصور تفصيلي حقيقي عن واقع علم الحديث الذي نقلت به السنة إلينا فقد تتأثر بتشكيك مشكك أو بطعن طاعن

إذا من أهمية دراسة علم الحديث في هذا الزمن هو زيادة الموثوقية في السنة النبوية, هل لهذا الوجه علاقة بكيفية دراسة علم الحديث ؟ سيأتينا الجواب في المقدمة التالية

**الوجه الثاني الذي يُظهر أهمية دراسة علم الحديث هو أن إحسان فهم كلام المحدثين لا يتم إلا عبر دراسة علم الحديث دراسة تفصيلية**

المعترض قال: لماذا تدرسون علم الحديث وهناك أحكام للمحدثين ؟

نقول: لن تستطيع أن تفهم أحكام المحدثين فهماً جيداً إلا إذا درست علم الحديث.

مثال: الإمام البخاري رحمه الله تعالى حكم على حديث في صحيحه – واخرجه مسلم أيضاً – ولكن حكم عليه في غير صحيحه في علل الترمذي الكبير, سُئل عن هذا الحديث فقال حديث حسن وحكم على حديث آخر أقل مستوى بكثير من هذا الحديث من جهة الإسناد من جهة القوة فقال فيه نفس الحكم: حديث حسن, فهل يقصد البخاري في الحديث الأول نفس ما قصد بكلمة حسن في الحديث الثاني ؟

لن نعرف الفرق بين الأمرين إلا إذا درسنا علم الحديث دراسة تفصيلية, إذا لم يكن هناك دراسة تفصيلية لن ندرك أصلا أن هناك فرق بين الحكم الأول والحكم الثاني بينما هناك له معنى وهنا له معنى

وهكذا إذا وقفت على بعض العبارات مثلا: الترمذي حكم على حديث فقال هذا حديث حسن وليس إسناده بمتصل. في الجامع في سنن الترمذي

انت إذا لم يكن عندك دراسة تفصيلية كيف تفهم هذا الكلام ماذا يقصد الترمذي بحسن وليس إسناده بمتصل, ما معنى حسن هنا, لأن عدم اتصال الإسناد هو شيء مضاد للحُسن في بادرة الذهن. إذا قول القائل أننا نكتفي بأحكام المحدثين نقول له إنك لن تفهم كلامهم أصلاً فهماً جيداً حتى تدرس علم الحديث دراسة تفصيلية.

**الوجه الثالث الذي يظهر لنا ثمرة وأهمية دراسة علم الحديث في هذا الزمن القدرة على إدراك الصواب في الإختلافات بين المحدثين سواء أكانت الإختلافات منهجية أو تطبيقية.**

كيف تتعامل مع حديث فيه خلاف؟ إلا إذا كان لك آلة وقدرة على معرفة سبب حكم المحدث على هذا الحديث بكذا وسبب حكم المحدث الآخر على هذا الحديث بكذا وبالتالي كيف تصل إلى نتيجة متقاربة أو ترجح قول طرف على آخر.

النتيجة لن تكون بالذوق ستحتاج إلى معرفة أسباب الخلاف وعوامل الترجيح .

علم الحديث في القرن الثاني والثالث للهجرة كان علماً صافياً غير مختلط بأي علم آخر وكان الممسك بزمام هذا العلم هم أهله الذين هم المحدثون, كان هناك الإمام أحمد, والبخاري, ومسلم, وأبو داود, والترمذي, وأبو حاتم الرازي, وأبو زُرعة الرازي, ويحيى بن معين, وعلي بن المديني, **هؤلاء في القرن الثالث**.

**وقبلهم في القرن الثاني**: شُعبة وسُفيان الثوري, يحيى القطان, وكيع, عبد الرحمن بن المهدي.

هؤلاء هم نجوم علم الحديث ولم يكن علم الحديث مختلطا بعلم آخر يؤثر عليه.

وبالتالي فإن القواعد لتي ينطلق منها المحدثون وإن لم تكن مدونة نظرياً لكنها معترف فيها بينهم أدبياً, المنهجية في القواعد الأساسية والتفصيلية تقريباً واحدة ربما هناك بعض الإختلافات اليسيرة التي لا تكاد تذكر لكن قد يختلفون في التطبيقات.

مثال: يتفقون أن زيادة الثقة في الحديث ليس لها قبول مُطلق أو رفض مُطلق وإنما بحسب القرائن.

إذا عند الدراسة يختلفون في القرائن هل هذه الرواية توفر فيها القرائن أم لا .

بعد ذلك بقرون حصل هناك إمتزاج وتداخل بين العلوم الإسلامية ودخلت بعض العلوم التي لم تكن موجودة سابقاً أصلاً في قاموس العلوم الشرعية.

مثال: علم المنطق ما كان موجود في قاموس العلوم الإسلامية.

علم المنطق يتكون من شقين: شق تعريفات (الحدود) وشق تصديقات أو براهين.

علم الحديث له ارتباط أساسي بالتعريفات لأنه مصطلح: ما تعريف الحسن, ما تعريف الصحيح ...

فكان هناك منهجية لتعريف المصطلحات عند المحدثين, لما جاء علم المنطق وعلم المنطق له قانون في التعريف المصطلحات فدخل هذا العلم على علم الحديث فصار فيه كيف تعرف هذا المصطلح فصار فيه دخول من خارج هذا العلم, ومن ذلك تجد بعض المحدثين المتأخرين يقول لك: هذا التعريف ليس على صناعة الحدود أي ليس على نظام علم المنطق.

هل العلم المنطق هو الأفضل في تعريف المصطلحات الحديثية؟

الواقع (واقع المحدثين) يقول لا.

هذا الإمتزاج الذي حصل ليس فقط في المصطلحات وإنما صار من أبواب أصول الفقه الأساسية, الأدلة: القرآن السنة الإجماع القياس, السنة علم الحديث.

من هم علماء الأصول؟

أكثر علماء الأصول الذين تكلموا في هذا المجال هم ليسوا من أهل الإختصاص في علم الحديث بل إن كثيرا منهم كانوا من المتكلمين, وبعض المصطلحات الكلامية لا تستوي كثيرا مع صفاء علم الحديث في السابق.

المهم: حصل امتزاج بين العلوم وبالتالي حصل نوع من الاختلاف في طريقة تصحيح الأحاديث وطريقة النظر في تعريف المصطلحات, وهذا الإختلاف المنهجي له أثر عملي في أن السابق يصحح حديث واللاحق يضعفه.

كيف يمكن للناظر في كتب الحديث أن يميز الإختلاف المنهجي وأن يعرف الصواب إلا بدراسة علم الحديث.

وهذه الإختلافات لا يعني لا يمكن الوصول إلى الصواب فيها لا, يمكن الوصول إلى الصواب لكن بقدر المعرفة.

**الوجه الرابع الذي يظهر لنا أهمية أو ثمرة دراسة علم الحديث التأكد من صحة أحكام من حكم على الحديث من المحدثين.**

ليس كل من حكم على الحديث يكون على درجة عالية جدا من المعرفة في الحديث, بمعنى الذين حكموا على الحديث خلال قرون ما بين القرن الثاني للهجرة إلى القرم الرابع عشر للهجرة خلال 12 قرن مر المئات من المحدثين **والذين حكموا على الأحاديث منهم وانتشرت أحكامهم ليسوا بهذا العدد الهائل جدا**, ولكن أيضاً الذين حكموا على الأحاديث ليسوا على درجة واحدة فهناك محدثون في الدرجة العليا جداً من هذا العِلم كالبخاري والإمام أحمد وأبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وعلي بن المديني وفي ناس دون ذلك, وهؤلاء قد تبحث فلا تجد إلا أحكامهم على الحديث وهنا قد لا يكتفي الشخص الباحث المحقق بحكم شخص واحد على الحديث فيتأكد ويراجع خلفه فربما يكتشف نوعاً من العلة لم ينتبه له هذا الذي حكم على الحديث أو الرواية وهذا من أهمية وفوائد دراسة علم الحديث.

مثال: يأتيك الآن بعض الملحدين وبعض المشككين في الإسلام وبعض المشككين في السنة – هم على درجات – قد يأت لك بتصميم فيه حديث ويقول لك صححه فلان ثم يقول لك هذا الحديث يعارض العلم الحديث أو العقل او غيره...

فهنا أحد أمور: إما أن يكون الحديث صحيحاً بالفعل ولكن هناك اساءة فهم للحديث أو يكون الحديث ليس صحيحاً وإن صححه فلان. وبالفعل بعض الأحاديث التي يستدلون بها الآن عند التحقيق والبحث ليست صحيحة.

لكن كيف تستطيع أن تتعقب على هذا المحدث أصلاً الذي صحح هذا الحديث إلا أن يكون عندك معرفة تفصيلية بعلم الحديث

مثلا: حديث السحاب أن صوت الرعد هو صوت الملك الذي يسوق السحاب والبرق هو سوت الملك يسوق السحاب.

هذا الحديث صححه البعض وقد بحثت الحديث بحثاً جيداً فتوصلت إلى أنه حديث لا يصح, حديث فيه إشكال من جهة الصنعة الحديثية – بالأسانيد – أصلاً وليس فقط قضية متن.

**لم اقف على أحكام المحدثين الكبار الذين حكموا على الحديث الصحة وإنما أناس من بعض المتأخرين.**

الخلاصة: العلماء يختلفون في درجات الحكم على الحديث فأنت تحتاج إلى معرفة تفصيلية بالحديث حتى تستطيع أن تميز على الأقل عند الأحاديث المشكلة. أول خطوة أن تراجع ربما يكون هناك علَّة لم ينتبه لها الذي حكم على الحديث, أما لو جائك حكم عن البخاري أو عن الإمام أحمد أو عن الناس الكبار ريح راسك.

**الوجه الخامس والأخير من وجوه أهمية دراسة علم الحديث في هذا الزمن سهولة الوقوف على حكم الأحاديث والآثار التي لم يجد فيها حكما معتمداً او حكماً مطلقاً**

هناك بعض الأحاديث ليس من السهل أن تقف فيها على أحكام أو آثار, يعني ليس كل حديث أو أثر من السهل أن تجد فيه حكماً عليه.

مثلا: مصنف أبي شيبة تقريبا ثمانية وثلاثين (38) ألف أثر عن الصحابة والتابعين وعن الرسول صلى الله عليه وسلم

لو كان عندك دراسة جيدة لعلم الحديث تستطيع أن تحكم على الحديث بسهولة وخاصة أن علل الأحاديث في الأثار عن الصحابة أقل من علل الحديث في الأحاديث المرفوعة وبعض الأحيان من السهل أن تحكم على إسناد واحد.

**أين يمكن أن يظهر الخطأ في الحكم على الحديث ؟**

الحديث يجب أن تجمع طرقه لتحكم عليه, بالمقارنة وتنظر هذا أخطأ أو لا, اتفقوا اختلفوا, ومن الراجح, هنا صنعة الحديث الحقيقية, وهنا قد يفوت الناظر بعض الأشياء الدقيقة, لكن آثار الصحابة كثير منها ليس له إلا طريق واحد وليس كالحديث النبوي له طرق كثيرة وبالتالي فالإختلافات بالطرق غالباً لا تكون في آثار الصحابة وإن كان بعضها لكن ليس الأكثر.

كيف ستستطيع أن تقف على أحكام سهلة إن لم يكن عندك معرفة بعلم الحديث.

نكتفي بهذه الوجوه الخمسة في بيان أهمية دراسة علم الحديث.

أسئلة مراجعة المقطع الأول في مقدمات منهجية لدراسة علم الحديث:

1 - أذكر ثلاثة وجوه تظهر أهمية علم الحديث

- الخطوة الأساسية في الوثوق بالسنة و صحتها و أنها مصدر للتشريع

- إحسان فهم كلام المحدثين لا يتم إلا بالدراسة التفصيلية لعلم الحديث

- سهولة الوقوف على حكم الاحاديث و الآثار التي لم يجد الباحث فيها حكما

2 - علم الحديث كان صافيا غير مختلطا بغيره من العلوم في القرن الثاني و الثالث الهجري أذكر:

- خمسة محدثين نهضوا بهذا العلم في هذا العصر

الإمام أحمد و البخاري و مسلم و ابو داوود و يحي بن معين و علي بن المديني

- سبب تأثر علم الحديث بعد القرن الثالث و اختلاف منهجية الحكم على الاحاديث

دخول علم المنطق و بعض المتكلمين من علماء الأصول من غير أهل الإختصاص بعلم الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الثاني – مقدمات منهجية (2)

**المقدمة الثانية: الدراسة الصحيحة لعلم الحديث هي التي توصلك لتحقيق الثمرات الخمسة السابقة.**

أما تقولي درست سنتين ثلاثة أربع خمس سنوات للحديث، حضرت شرح البيقونية لفلان ولفلان ولفلان، وحضرت شرح النخبة لفلان وفلان وفلان، وما كملت وبعدين حضرت النزهة لفلان، تمام. المقياس هذه الأمور الخمسة، الثمرات.

### هل وصلت إلى الثمرات الخمس أم ماوصلتلها ؟

إذا ما وصلتها الله يكتبلك أجر الدراسة لكن لم تدرس علم الحديث بالطريقة الصحيحة، لازم المقدمات، لم تدرس علم الحديث. هذه الثمرات الخمس يجب أن تتحقق بعد دراسة علم الحديث، طيب إذا تحققت أربع ولم تتحق الخمس جميعًا، ماشي لا بأس، لكن على الأقل لازم تتحقق جملة من الثمرات، وكلما تحققت الثمرات بصورة متكاملة، فهذا يدل على أنك درست بطريقة صحيحة، وحققت مراحل جيدة جدًا في علم الحديث، جيد؟ لكن مثلًا واحد ماحقق إلا ثمرتين إنه مثلًا وثق بالسنة وأحسن كلام المحدثّين، جيد؟ هذه دراسة جيدة لكن حققت جزءًا من الثمرات، طيب واحد حقق الثمرات الأربع أما إنه استطاع أن يحكم على الأحاديث هو بنفسه فلم يستطع، يعني لا بأس.

الشاهد أنه الدراسة الصحيحة لعلم الحديث هي التي توصلك إلى هذه الثمرات، من خلال كلامي السابق أثناء دراستك لعلم الحديث استحضر هذه الثمرات، استحضر أنك تريد الوصول إلى هذه الثمرات، فركز في الدراسة على الوصول لهذه الثمرات.

**المقدمة الثالثة: معيار فهم المصطلحات الحديثية على وجهها هو إدراك سعة مدلولاتها بما يتوافق مع تطبيقات المحدثين المتقدمين.**

مصطلحات الحديث طبعًا، هي ليست كل علم الحديث طبعًا إنما هي شيء من علم الحديث، مثل:صحيح–حسن–ضعيف–منكر–شاذ–مقلوب–مدرج.. الخ

يعني: ألفاظ اصطلح على التعبير بها على حالات معينة في واقع الرواية، إن كانت الرواية بها هذه الصفات فنصطلح على تسميتها بمثلًا حسن.

هذه المصطلحات يجب أن ندرك أن هناك سعة في مدلولاتها، يعني في الصور التي تنطبق عليها أو في تمثلاتها الواقعية، وهناك المصطلحات داخل في السرد التاريخي اللي عرضته قبل قليل، لما جاءت التحديدات الدقيقة للتعريفات صار تعريفات ضيقة، مصطلحات تدل على معاني ضيقة.

هذا المصطلح أعطني تعريفًا جامعًا مانعًا له، هذا التعريف الضيق المحدد لكل مصطلح ليس هو الأمر المتوافق مع مصطلحات المتقدمين في القرن الثاني والثالث هجري، فقد كان هنالك عندهم سعة في التعامل مع المصطلحات وفي تطبيقها على واقع الرواية، يعني عادي تجد واحد من المحدثين يحكم على خطأ معين بأنه منكر، فيأتي الثاني يحكم على نفس الخطأ بأنه باطل، ويأتي ثالث يحكم على نفس الخطأ بأنه شاذ، ويأتي رابع فيحكم على نفس الخطأ بأنه ضعيف. جيد؟ وهذا كله من سعة المدلولات عندهم.

كلمة منكر نفسها قد تجد من المحدثين من يستعملها على مخالفة ضعيف للثقة، ثم تجد نفس هذا المحدث يستخدم نفس كلمة منكر على تفرد ضعيف، يعني راوي ضعيف تفرد برواية، فقال الناقد أو الحاكم على الحديث هذا حديثٌ منكر، ثم في مرة أخرى تأتي رواية فيها راوٍ ثقة، جيد؟ أخطأ في رواية معينة وخالف سائر الثقات، تجد نفس هذا المتحدث يقول: هذا حديثٌ منكر؟

الأول منكر والثاني منكر والثالث منكر، مع أن الثلاث صور مختلفة.. وهذا موجود بكثرة في صنيع الحفاظ الكبار. جيد؟

وبالتالي حينما تأتي للمنكر وتقول المنكر هو ماخالف فيه الضعيف ثقة, أنت الآن حصرت على صورة واحدة، بينما الأمر التطبيقي عند المتقدمين فيه سعة فلذلك فهم المصطلحات الحديثية على وجهها يجب أن يكون على السعة التي تتوافق مع تطبيقات الحفاظ المتقدمين وإلا ما الخلل الذي يمكن أن يحدث إذا لم نفهم المصطلحات الحديثية على صورتها الصحيحة؟ ويش الإشكال؟

الإشكال أنك ستشعر بالتناقض أو بالخطأ أو قد تخطئ الإمام الكبير، بمعنى: ما التعريف الأشهر للحسن؟
مارواه عدل خفيف الضبط باتصال اسناد من غير شذوذ ولا علة.
يعني خمسة شروط منها اتصال الإسناد ، جيد؟
بمعنى أنك لا تحكم على الحديث حسن إلا إذا كان متصل الإسناد
مثل الصحيح تمامًا، اللهم إلا أنه نزل مرتبة الضبط شوية.
هذا هو التعريف السائد؟ هل هذا تعريف صحيح؟
تعريف صحيح ولكنه ليس هو الوحيد.
افتح جامع الترمذي
هذا حديثٌ حسن وإسناده ليس بمتصل !
طيب شرط من شروط الحديث الحسن
وهو هنا يصحح مايقول ماانتبه، يقول: حسن وإسناده غير متصل.
طب أنت دارس الحسن لابد أن يكون إسناده متصل.
أحد أمرين: إما أنه التعريف به إشكال أو الترمذي مو فاهم
طيب قول الترمذي بس انه مايعرف تعريف الحديث الحسن صعبة شوية! تمام يعني حديث حسن أول درس أو ثاني درس بالبيقوني، مع أنه تعريف الحديث الحسن مو نفس هذا التعريف.

والحسن المعروف طُرقاً وغدت ... رجاله لا كالصحيح اشتهرت
مو دقيق في تمثيل هذه الشروط الخمسة، لم ينص عليها
وأقرب تعريف له تعريف الخطابي وإن شاء الله يجينا شرحه
إذن هنا مشكلة

إما أنا فاهم التعريف خطأ، أو الترمذي فاهم الحسن خطأ
واحد من الأمرين. بينما الصواب
ليس التعريف الي فهمته أنت خطأ، ولا الترمذي كلامه خطأ
لكن الخطأ في الحصر.
الخطأ كان في الحصر.
طيب تدرس تعريف المنكر: ماخالف فيه الضعيف الثقة.
تفتح كتاب ابن أبي حاتم الرازي في العلل، تجده ينقل عن أبيه أنه هذا حديثٌ منكر.
أنت الآن تبحث عن ايش؟ ماخالف الضعيف الثقة حتى يتوافق مع الحديث اللي بين ايدينا ولا ماتجد فيه مخالفة أصلًا إنما تجد إسناد واحد فرد.
بل تبحث فيه عن ضعيف تجد به راو وسط مثلًا مثل رواية التي رواها بقية بن وليد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حديث في اللباس فقال ابن أبي زرعة هذا حديث منكر ، بقية وسط لكن مو ضعيف، خالف من؟ ما فيه مخالفة
قال أبي حاتم تعرف له علّة: قال لا لكنه منكر.
طيب هنا كيف؟ كيف يستقيم هذا مع التعريف الي انت دارسه
مافي ضعيف أصلًا
الإشكال هو أنك درسّت أن المنكر ليس له إلا هذا المعنى

إذن احنا نتحدث عن ضوابط منهجية لفهم علم الحديث، لابد أن تستصحب أثناء دراسة علم الحديث أن المصطلحات الحديثية لابد أن تفهمها بصورة تتوافق مع تطبيقات المحدثين المتقدمين. قل مثل ذلك في الحسن بصورة أخرى.
عندك مثلًا: المستقر في الأذهان أن الحسن هو دون الصحيح. هذا شيء معروف
الشافعي حكم على حديث مافيه أي إشكال ولا طعن، واضح جدًا متفق عليه بصحيح مسلم أنه حديث حسن، لأنه حديث حسن.
طيب هل قصد الشافعي هنا بالحسن ماكان دون الصحة؟
هذا فيه نظر.. جيد؟ قد يكون قصد بالحسن هنا حسنًا آخر، ليست الحسن الذي هو دون الصحة
ومثله ابن عبد البر قال هذا حديث حسن أظن قال وهو موضوع أو وليس له إسناد.

وهو حديث تعلموا العلم فإن طلبه عبادة وبذله تسبيح... الحديث المشهور عن ابن معاذ
حكم عليه بالوضع أو بأن ليس له أصل أو ليس له إسناد.
حسن يقصد أنه من جهة المعنى، ولكن من جهة الإسناد ليس حسن
فهنا القضية لابد من دراسة المصطلح أن الحصر الموجود في بعض الكتب المتأخرة لا يحقق النتيجة المثلى في دراسة علم الحديث وإن كانت نفس التعريفات صحيحة، لا نقول التعريف غلط وإن كان بعض التعريفات تكون أقرب إلى بعض الواقعية.
مثلًا: عزيز : المعروف أنه العزيز هو ماروواه اثنان.
حينما تقلب في كتب المتقدمين الإمام أحمد البخاري، لا تكاد تجد لهم حكمًا على حديث بأنه عزيز بسبب هذا القضية أنه رواه اثنان، ماتكاد تجد أنا أقول ماتكاد احتياطًا بس، لكن لأني لم أستنفد البحث لهذا أقول لاتكاد، بينما تجد في بعض كلام المتقدمين تجد كلمة عزيز متوافقة مع معنى اللغوي للعزة، لأن العزة لها معنيان: إما الندرة والقلة، عزيز يعني قل أن تجده، وقد يكون بمعنى القوة ( فعززنا بها) ، فوجد المعنى الأول في أكثر من حالة، وهو معنى لا يتفق مع تعريف العزيز بأن ماوراه اثنان، لكن مثلًا: في الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، تجده يقول فلان عزيز الحديث، يقول عن راوي معين، هل يقصد أنه لا يروي حديثًا إلا ومعه راوٍ آخر فقط، مو هذا المقصد، ولكنه قليل الحديث نادره.
فهنا بعض المصطلحات الحديثية ليست قريبة_من الواضع التطبيقي.
الخلاصة في هذه النقطة: لابد أن نفهم المصطلحات الحديثية على وجه واسع يتوافق مع تطبيقات المتكلمين.

**المقدمة الرابعة: معرفة المصطلحات الحديثية ومعانيها هي بداية علم الحديث لا نهايته.**

بينما الحاصل عند كثير من الدارسين يبدأ بالمصطلحات وينتهي بالمصطلحات، يبدأ بمصطلحات الحديث وينتهي بمصطلحات الحديث، يعني خلاصة دراسته لعلم الحديث هو ايش؟
أنه وصل لمعنى المنكر ومعنى الحسن ومعنى الصحيح ومعنى المؤتلف ومعنى المختلف ومعنى المتفق والمفترق ومعنى المدبج ومعنى الموقوف المرفوع، أنت الآن فهمت معاني المصطلحات، كل هذا اللي فهمته ترى هذا هو الخطوة الأولى في علم الحديث فقط.
وهذا إن شاء الله حناخذها ب البيقونية، شرح البيقونية هو البداية انك تفهم المصطلحات بحيث لما تاخذ الخطوة الثانية، ماتحتاج ترجع لقاموس حديثي يعني ماترجع لكتب الحديث وتشوف شو معنى منكر، يكون عندك دراية

انك تعرف المصطلحات معناه انك صرت محدث هذا مش صحيح.

الواقع الآن في عدد، في حركة جيدة تجديدة بالحديث، تعريف مصطلحات أحكام في بعض المصطلحات، وهذا فقط بداية .

يجب أن ندرك أثناء الدراسة أننا لا نكتفي بالمصطلحات وإنما هذه بداية.

وهذا يقودنا إلى مقدمة خامسة.

المقدمة الخامسة: علم الحديث علم تطبيقي، والجزء النظري فيه هو مساعد ل الجزء التطبيقي، علم الحديث هو علم تطبيقي والجزء النظري فيه هو مساعد للتطبيقي، والخلاصة: أن الثمرة النتيجة النهائية هو التطبيق وليس التأصيل النظري.

بمعنى أنه يجب أن يكون هنالك استحضار أثناء الدراسة إني أصل لمرحلة تطبيقية إني أستطيع التعامل مع الأسانيد ومع الرواة ومع العلل ومع اختلاف الأسانيد ومع اختلاف الطرق، لابد أن نستحضر هذه القضية، وبالتالي لابد أن نمارس التطبيق أثناء الدراسة، يعني لابد أن يكون وهذا من صفات المدرس الجيد، لابد أن يكون خاصة لمن يسير بمنهجية فيها مراحل لابد أن يكون في إحدى هذه المراحل مرحلة تطبيقية، لازم.

ماينفع أنا أعطي الطالب مصطلحات نظرية وأوهمه أنك الآن درست علم الحديث، يعني مثلًا شرحنا النخبة نخبة الفكر، الحمد لله أنا درست النخبة، درست النخبة ترى أنت الآن درست بداية، فهمت الآن معالم علم الحديث، فهمت المصطلحات ومع ذلك ترى تحتاج حتى المصطلحات تحتاج أن تدركها على سعة الفهم مو بس الحصر للنخبة. لأ.

ففي المصطلحات نفسها لا تعتبر النخبة هي التمام بها، جيد؟ لكن والله انه النخبة جيد تكون بداية، مرور سريع على المصطلحات، إدراك عام، وقبل البيقونية إذا انسان مبتدئ جدًا، تقولي: ممكن تدرّس.

هو علم الحديث يعني قد يأتي مدرس يعطيك البيقونية أفضل من أنه يعطيك النخبة، على حسب إدراكه لعلم المصطلحات وقدرته على تقديم ذلك، الشاهد لكن هذا يجب أن يدرك المدرس والدارس وأنه يجب أن يكون بخطوات الدراسة ماهو تطبيق، تكليف واجبات مثلًا، ابحثوا الطرق، خطوة خطوة، مثلًا عندنا حديث معين، كيف نكتشف علته، هيا نجمع علته، نجيب الإسناد من أبي داود، من الترمذي، من النسائي، من أحمد.

نكتب الطرق والأسانيد، نحدد المدار، الرجال، الرواة.

كده الدارس نفسه يتعامل بنفسه مع كتب الجرح والتعديل، يروح يفتح تهذيب الكمال يروح يبحث عن اسم الراوي، مثلا مر عليه يوسف بن عبد الله بن نجيد.

ممكن تجد خلاف، كيف أحر هذا الخلاف، يجب أن يكون عندك معرفة بقواعد الجرح والتعديل.

طيب الرواة ثقات.
من شروط صحة الحديث، أن يكون الإسناد متصلًا، كيف أعرف أنه السند متصل؟
خلونا نشوف صيغ الأداء، ماوجدنا نبحث بطرق أخرى يمكن صيغة الأداء، حدثنا حدثنا.
خلينا نشوف التواريخ أو كتب المراسيل المنقطعات، كل الأمور الجيدة.
الآن نبحث بالعلل الخفية، في سبورة أو شجرة وتسجلها.
هذا التطبيق هو المقصود لذاته بعلم الحديث.
أما الأشياء الأخرى النظرية هي مساعدة.
أما الحقيقة هي التطبيقات
لأنك حتتعامل مع كتب الحديث مع كتب المحدثين مع العلل مع الأسانيد مع الرواة مع كتب المتقدمين، فهذه القضية هي التي تحتاج إلى جهد وإلى عمر وهي التي تفنى بها الأعمار.
أما القواعد النظرية فليست هنالك حاجة أن تفنى بها أوقات كثيرة، وإنما يتأصل الإنسان بها تأصيلًا جيدًا ولكن كبداية.
بهذا نكتفي بالمقدمات الخمس المنهجية، يعني بشكل عام أنا ما أحب الإطالة لأنه قد يُنسي بعض الكلام بعضه.
لكن هذه المقدمات هي أهم المقدمات في نظري، قد تلقى بعض الطرق المنهجية في دراسة علم الحديث، لقاءنا القادم ان شاء الله حيكون عن البيقونية. لو في أي استفسار تفضلوا .

---

المصطلحات الحديثية ليست على مستوى واحد فيما قبل الكتب المتأخرة، في بعض المصطلحات عرفت سابقًا، لكن لم يأتي أحد من المتقدمين يعرف كل المصطلحات ويجمعها في كتاب، لكن بعضها عرف، يعني مثلًا الترمذي في الجامع عرف الحسن، قال: وكل حديثٍ قلت في إسناده حسن فعنيت به حسن إسناده عندنا وهو كل حديث ليس في إسناده متهم ولايكو شاذًا وأن يروى من غير وجه. هذا تعريف واضح جدًا للحسن عند الترمذي.
تجد بعض الإطلاقات الإمام أحمد، بعض المحدثين يقولون فائدة، يعني في بعض التعريفات.
وسيلة أخرى لمعرفة معنى المصطلحات غير الكتب، هي أن تعرفها من السياق وهذا كثير.
مثلًا: قيل لشعبة لماذا لم تروي عن الملك بن سليمان وأحاديثه حسنة، قال: من حسنها فررت.
فهنا حتى لو ماعرفت المدلول الخاص بس تعرف أنه الحسن ليس أمرًا محمودًا، جيد؟ طيب.
أيضًا وسيلة ثالثة: هي دراسة نفس الحديث.

حكم عليه أنه منكر، تنظر في الإسناد لماذا قال منكر؟
جيد؟
فقد تكتشف شيء خطأ واضح، فتعرف أنه قال منكر لوجود هذا الخطأ فتعرف أن هذا الخطأ يطلق عليه منكر، وهذه الطريقة مستعملة بكثرة، يقلك مثلًا: مامعنى الحسن عند البخاري؟
البخاري لم يعرف الحسن.
لما تدرس الأحاديث التي حكم عليها البخاري بأنها حسن تستطيع أن تصل إلى منهجيته في الحديث، وقد يكون على كذا وعلى كذا وعلى كذا، ثلاث صور.
الأمر الخامس: هو قد لايكون مستقل لكنه جامع لكل هذه الأمور، هم لا يستعملون الألفاظ إلا في مدلولاتها اللغوية بشكل عام، يعني هي ليست مصطلحات من لغة أخرى، فحينما يقولون منكر فهم يستنكرون شيئًا، ولكنه غير محدد الأمر بالضبط، فأنت تحدده من خلال الدراسة جيد.
حينما يقول حسن هو استحسن شيئًا وإن لم يكن الحكم على الحديث حسن.
حتى من حسنها فررت، هنا في استحسان لشيء، ايش هو؟ استحسانه للغرابة فالأحاديث الغرائب عندهم بشكل عام مستحسنة.
غرائب ايش معناها؟
غرائب: ماتكون عند أي أحد.
يجيك واحد مانعرفه يعطينا احكام عند هذا الشيخ مانعرفها، يستحسن بالنسبة لنا من جهة الانفراد والزيادة والمعنى ولكن في نفس الوقت هو يدعو للاستنكار، علشان هيك هو يقول من حسنها فررت.
يعني يقول هي صح حسنة يعني ماحد جاء بها لكن لأنه ماحد جاء بها ترى ما أبغى، مستحسنة لأنه فيها من المعنى الزيادة والانفراد والتفرع وعدم الموافقة وانه ماحد روى هذه الرواية لكن في نفس الوقت مش هو، يعني كانوا يفخرون بالمشاهير كما قال أبوداود.
السنن لرسالة أهل مكة: قال وأحاديثي في هذا الكتاب مشاهير والفهر فيها عنا مشاهير.
فالأحاديث الغرائب لم تكن مستحسنة، ولذلك الآن الذي يسيء فهم كلمة معنى آحاد وهم أكثر المشككين، آحاد يفهموا منها أنه رواه واحد، بينما الآحاد هو أوسع دلائل هو رواه اثنان ثلاثة الخ ما لم يصل حد التواتر وليس حديث الواحد، فيقولون كيف تثقون بحديث الآحاد؟
يقصدون الأحاديث التي رواها شخص واحد.
الأحاديث التي رواها واحد عن واحد عن واحد ثقات، أما واحد عن واحد ضعفاء كثير، أما واحد ثقة عن ثقة تفردًا

تامة لايوجد له متابعة ولا شاهد هذا في السنة قليل جدًا جدًا فأكثر الأحاديث ليست غرائب بمعنى الغرابة المطلقة، أعني الأحاديث التي من رواية الثقات، وبالتالي هذه الطنة الطويلة حول الآحاد، مالها داعي لأنها روايات قليلة، حديث العمل بالنيات هذا غريب مطلق، ولكنه صحيح، ولكنه الأقل في الغرائب الصحاح، لذلك لما تشوف مجمع مثل ما قال ابن رجب عن كتاب البزار والداراقطني قال : وهو جمع الغرائب والمناكير، أغلب الغرائب مناكير، الخلاصة: هذه وجوه لمعرفة معنى المصطلح عند المحدثين فيما قبل دراسة علم المصطلح.

المصطلحات دونت لم تدون في عزلة عن الماضي، لذلك تجد الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية وهو كتاب جميل جدًا، حين تكلم عن أنواع علم الحديث، ذكر أشياء كثيرة ذكر المرسل .. فايش يسوي، يذكر الباب ويذكر أسانيده من العلماء السابقين، وكلامه في هذا الباب.

مثلًا في التدليس: حدثنا فلان عن فلان عن فلان قال حدثني الإمام أحمد أن التدليس كذا وكذا، فهو يعني يجمع كلام السابقين في هذه الأبواب وإن لم يصغ الخطيب بنفسه الصياغة كصياغة عامة يعني، لكن هو يعتبر من الكتب في هذا المجال بشكل عام. فهي كتب مثل ماتيجي للحاكم، الحاكم يعتبر من أول من ألف بصورة جامعة في كتابه علوم الحديث فهو أيضًا ينقل عن السابقين.

فهي في الحقيقة عملية استقرائية إلى حد كبير، لكن الاستقراء يختلف من شخص إلى شخص، بل حتى مجرد الحاكم مثلًا في علم المصطلح في علوم الحديث لما تكلم عن الحسن أخذ يستقرأ كلامهم وينظر ويتأمل حتى وصل إلى معنيين فهنا الاستقراء ظاهر فيه، ويعني كما قلت لك يختلفون في درجات، قد يأتي شخص متأخر جدًا ولكن استقراؤه عالي، مثلًا يأتي شخص معاصر ولكن استقراؤه عالي، خاصة مع بعض البحوث الأكاديمية التي تركز، تجد مثلًا رسالة علمية الحديث المنكر عند الإمام أحمد، فهذا مظنة الإصابة والتجويد حتى ربما أكثر من بعض السابقين، يعني ياخذ أكثر من سنة في مصطلح واحد عند إمام واحد، ويدرس كل الحالات التي قال بها الإمام أحمد منكر فمن الحري به أن يصل إلى نتيجة استقرائية جيدة عن معنى المنكر، والآن ماعندي كتب كثيرة عن هذا، فقط الكتب الموجودة عندي يعني لا بأس بها في دراسة معنى مصطلح معين عند إمام معين، مثلًا: كتاب الحديث المنكر في كتاب علم الحديث لأبي حاتم، يعني يدرس الحديث المنكر عند أبي حاتم وأبي زرعة ، يركز على حديث معين يستخلص منه .

رسالة 5 مجلدات للحديث الحسن، المجلد الثالث منها كاملًا عند الترمذي، دراسة استقصائية كاملة، هنا قال حسن ، حسن غريب حسن صحيح،

الاستقراء هذا من الطرق للوصول لمعنى الحديث.

إنما نيجي ابن رجب

ابن رجب من أفضل العلماء

القاعدة الثالثة توسيع المصطلحات

كان في سؤال

كيف تعرف سعة المصطلحات؟

من الوسائل أن تقف على كلام حافظ أو إمام أو دارس أو باحث ركز أو له اطلاع واسع على استعمالات المتقدمين، من أبرز ذلك ابن رجب الحنبلي في كتابه شرحه للترمذي، واضح الاستقراء والاطلاع الواسع على كلام المتقدمين وبالتالي هو مظنة الإصابة والتجويد.

له تحقيقات رائعة جدًا.

المراد بالحسن عند الترمذي قريب من مراد أحمد بالضعيف

الي قال فيه : ضعيف الحديث أحب إلي من رأي الرجال.

معروفة عن الامام أحمد هي معنى الحسن عند الترمذي.

ففي دراسة

معنى حسن صحيح أتى بكلام وتكلم ثم حاول أن يأتي بحكم أو بتعريف آخر، أو جمع بين كلمة حسن وصحيح في الترمذي فالشاهد أنه الذين استقرأوا نعم كثير، ولكن على درجات في الاستقراء والوقوف عليهم يعين على معرفة معاني المصطلحات بصورة جيدة.

أسئلة المقطع الثاني : ضع علامة صح أو خطأ :

1 – دراسة علم الحديث لها طرق عديدة يمكن الوصول بأي منها إلى الثمرة المرجوة: خطأ

2 – إستخدام المصطلحات عند المحدثين المتأخرين هو نفسه عند المتقدمين: خطأ

3 – مصطلح منكر يجب ألا يتجاوز التعريف الذي وضع له و هو مخالفة الضعيف للثقة: خطأ

4 – مصطلح الحسن له أكثر من معنى باستقراء استخدامه عند المتقدمين: صح

5 – معرفة المصطلحات الحديثية مثل المدبج – المقلوب – المدرج و غيرها من المصطلحات هي غاية ما يصل إليه دارس علم الحديث: خطأ

6 – ثمرة علم الحديث هي التطبيق: صح

بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الثالث – شرح مختصر البيقونية (1)

الحمد لله رب العالمين, وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

فهذا لقاء في شرح المنظومة البيقونية في علم الحديث وهذا اللقاء يخص دورة مقدمات العلوم الشرعية ويخص أيضا دورة الصناعة الحديثية, وسنحاول إن شاء الله أن نسير في هذا الشرح المختصر على ضوء القواعد المنهجية التي أخذناها.

نحن أخذنا قواعد منهجية في علم المصطلح وقلنا أن علم المصطلح يجب أن يحقق ثمرات الخمس التي ذكرناها, إذا لم يُدرس علم الحديث بما يحقق هذه الثمرات فالدراسة هذه تُعتَبر ناقصة.

وهي أصلا الثمرات كانت جواب عن سؤال **لماذا ندرس علم الحديث في هذا الزمن ألا نكتفي بحكم المحدثين على الأحاديث ؟**

فكان في خمس وجوه ومن وجوه الأهمية لدراسة علم الحديث, هذه الوجوه يجب أن تُلاحَظ أثناء الدراسة والتدريس.

الوجوه الخمسة لا تُحققها البيقونية ولا نُخبة الفكر, لكن على الأقل فيما يخص البيقونية تحاول أن تحقق شيئاً من الثمرات.

هذا النظم: البيقونية, من المنظومات التي اشتُهِرَت فوق شهرة صاحبها, فصاحبها مختلف في اسمه أصلا, ولا يكاد أحد يرجّح ترجيحاً قاطعاً اسم هذا الناظم. لكن النظم نفسه طار واشتُهر وصار هو البداية في تدريس علم الحديث, ولعل هذا من البركة والقَبول والصدق والإخلاص ... يعني قد لا يكون الإنسان معروفاً ولكن يُعرَف عمل.

النظم يتناول جزءً واضحاً من علم الحديث, وهو جُزء تعريف المصطلحات, فالمنظومة البيقونية تعطي نافذة على مصطلحات الحديث المشهورة, وأيضا هو لم يتناول كل المصطلحات, طبعا في شيء مهم عندما نقول مصطلحات حديثية: صحيح, حسن, ضعيف ...

**هذه البعض يسميها علوم الحديث وبعضهم يسميها أنواع الحديث وبعضهم يجمع بين الأمرين فيسميها أنواع علوم الحديث, وهذه التسمية هي الأشهر سابقاً, أشهر من كلمة مُصطلحات حديثية.**

مثلا: كتاب ابن الصَّلاح: "علوم الحديث" المشهور "بالمقدمة", هو قُطب الرَّحى في كتب الحديث المتأخِّرة.

علوم الحديث: صحيح, حسن,مشهور, عزيز ...

ذكر تقريباً 65 نوع أو مصطلح من أنواع الحديث, قبله الحاكِم عنده كتاب "معرفة علوم الحديث" نفس الاسم تقريباً وذكر فيه أنواع علوم الحديث ولكن أقل من التي ذكرها ابن الصلاح .

صاحب البيقونية لم يتوسع كطريقة ابن الصلاح ولا حتى ابن حجر لأن ابن حجر يسهب قليلا زيادة على المصطلحات, هنا اكتفى بتعريف المصطلحات فقط, لما ترتقي شوي في نخبة الفكر مثلا فإنه لم يكتفي بتعريف المصطلحات فقط بل وضع لك كل مصطلح في مكانه من الخارطة, فانت تدرك المصطلح وتعريفه وتدرك محلة من علم الحديث, إضافة إلى بعض الإستطرادات وبعض الأحكام.

نحن نتعامل مع نظم فيها 34 بيتا تتعامل مع مصطلحات حديثية, تفيد الداخل إلى علم الحديث بحيث أنه يكون عنده إطلالة جيدة على المصطلحات.

**كيف يمكن أن يستفاد من النظم بأفضل طريقة؟**

يستفاد من النظم بأفضل طريقة بالتعامل مع المصطلحات بالسَّعة التي تتوافق مع صنيع المحدثين المتقدمين.

مثلا: الحسن, ممكن أن يُعرَّف بتعريف واحد مختصر, ولكنه لا يتوافق مع السعة في الاستعمالات التي كانت عند المحدثين المتقدمين كالإمام أحمد والبخاري والترمذي وأبو داود وأبو حاتم الرازي وأبو زُرعة.

فقد يستعمل الحسن على معنى ويستعمله على معنى آخر ...

فأفضل طريقة لدراسة المصطلحات الحديثية هي أن تُدرَس بهذه السعة ولا تُدرَس بطريقة التعريف الواحد, حتى لا يقع الإنسان في إشكال.

قال الناظم:

أبدأ بالحمد مصلياً على ... محمدٍ خير نبيٍ أُرسلا

وذي من أقسام الحديث عِدَّة ... وكل واحدٍ أتى وحدَّه

يعني: سأذكر لك من أقسام الحديث عددا, وكل واحد من هذه الأقسام التي سأذكرها لك سأذكرها بحدِّها.

الحد = التعريف

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده ولم يُشَذ أو يُعَل

يرويه عدل ضابط عن مثله ... معتمد في ضبته ونقله

أولها الصحيح: يعني هذه عادة في البداية تجدها في أكثر كتب الحديث إذا ذكروا علم الحديث يبدؤون بالصحيح, لأنه أشرف الأنواع وأهم الأنواع وهو المعتمد في الأحكام والشريعة.

الصحيح العادة أنه يُذكَر بشروطه عند المحدثين المتأخرين لأنهم هم الذين مارسوا صناعة التعريفات, ومصطلح الصحيح لا تكاد تجد فيه اختلاف في مدلولاته, فكل من يستعمله يستعمله لذكر اعتماد هذا الحديث في أنه حديث توفرت فيه شروط القبول وأن يُعمَل به, فهذا الأصل الذي لا تكاد تجد فيه اختلافاً.

**ما هي الشروط الخمسة؟**

**ابتدأها وصغها ابن الصلاح رحمه الله في مقدمته**, هذه الشروط الخمسة ممكن أن تُدرَّس في عشرات الدروس, لأنها في الحقيقة قانون علم الحديث, فالرواية التي توفرت فيها الشروط الخمسة فهي مقبولة معتمد عليها, ولو ما توفرت هذه الشروط فبقدر النقص ينقص الاحتجاج, وبالتالي فأنت تتكلم عن علم الحديث كاملاً, وأمر آخر يعني إذا أردت أن تثبت أهمية علم الحديث وموضوعيته ومكانته وواقعيته فالإنطلاق الحقيقي يكون من هذه الشروط الخمسة وبقدر المعرفة

التفصيلية بهذه الشروط الخمسة يمكنك أن تثبت للمخالف أن هذا العلم هو أجل علم نقدي يتعامل مع الأخبار, فأنت إذا تكلمت عن الضبط والشروط الذي فيه وغيرها سيظهر لدى المتشكك و عنده إشكال أو ريب في علم الحديث أو في السنة أن هذا غاية ما يمكن أن يُوصل إليه.

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده

إذاً يشطرت لتصحيح الحديث اتصال الإسناد, أهم مسألة تُبحث هنا هي: كيف نتحقق من اتصال الأسانيد ؟!

أنا سوف أنبه تنبيهات منهجية لأننا بهذا الاختصار لن نستطيع الإجابة على هذا السؤال .

لكن من اراد دراسة الحديث دراسة تفصيلية يجب عليه أن يجيب على هذا السؤال إجابة عملية.

هناك خطوات: الخطوة الأولى هي النظر في صيغ الأداء فإذا ما وجدت قوله حدثنا حدثنا حدثنا, أو أخبرنا أخبرنا أخبرنا, أو سمعت سمعت سمعت, فهذه تدل على الإتصال من حيث الأصل وهناك استثناءات قليلة.

طيب إذا لم تجد هذه الألفاظ في الإسناد ماذا تفعل؟

هناك طريقة جمع الطرق وهذه فيها تفصيل كبير جداً. ممكن تبحث في كتب المراسيل: الكتب التي اعتنت ببيان المنقطعات بين الرواة. يعني هناك كتب متخصصة تقول لك فلان سمع من فلان أو فلان لم يسمع من فلان. فأنت من القرائن التي تبحث فيها, لما تجد عن تبحث في كتب المراسيل, وهناك خطوات متعددة ايضاً.

وقد درسنا شروط الحديث الصحيح في خمس او ست دروس في شرح نزهة النظر

أولها الصحيح وهو ما اتصل ... إسناده ولم يشذ أو يعل

هو لم يترب الترتيب المعهود فبالعادة : رواية العدل الضابط عن مثله أو ما اتصل اسناده برواية العدل الضابط, لكن هنا لأجل النظم . ونحن سنسير بالترتيب المعتاد

يرويه عدل ضابط عن مثله... معتمد في ضبته ونقله

إذا يقول لك لا بد أن يتوفر في الحديث الصحيح أن يكون من رواية العدول الضابتين, واشتراط العدالة في الرواية هو حماية لجناب السنة من أن يُدخَل فيها شيء متعمد مخالِف كالكذب

فالعدالة هي السور الذي يتعلق بالأمانة فالإنسان الذي عُرف بالفسق فإنه لا تُقبَل روايته, مع أنَّه لا يلزم أن يكون كل فاسق كاذباً على الرسول صلى الله عليه وسلم, ولكن هنا في جانب الإحتياط. ثم تأت مسائل كثيرة تحت باب العدالة كرواية المبتدع وغيرها, كما أن العدالة ليس فيها تفصيل كبير.

وحتى عملياً في كتب الجرح والتعديل لا تكاد تجد كلمة عدل أو تجدها قليلة, وإنما استُعيض عنها بكلمة تُعبر عن العدالة والضبط سوياً, وهي كلمة "ثقة" فإذا قالوا ثقة فإنهم يقصدون أنَّه عدل ضابط, وإن كانوا في بعض الأحيان يقولون عدلٌ مأمون, أو ليس بعدل.

الضبط فيه كلام وتفصيل كبير جداً, وفيه أمور عملية كثيرة ممكن أن تُدرَس, وفيه تفصيلات كدرجات الرواة من حيث الضبط, كيف تعرف أن الراوي ضابط أو ليس بضابط, كيف تتعامل مع المصطلحات, إذا قسَّمت الرواة إلى درجات كيف تعرف أن هذا الراوي من هذه الدرجة.

من أفضل التقسيمات, تقسيم ابن رجب, حيث قسَّم الرواة إلى أربع درجات, مع بعض التعديلات اليسيرة. كيف تضع كل راوي في هذه الدرجات, تحتاج تعرف المصطلحات مثلا ثقة تدل على الدرجة الأولى, صدوق تدل على الدرجة الثانية, **فكلمة ضبط تقرباً أوسع كلمة من شروط الحديث الصحيح**, لأن شرط الضبط مهم جدا وفيه تفصيلات وكلام كثير جداً, وكتب الرجال وكتب الجرح والتعديل كلها دالة تحت كلمة ضبط, فتحت كلمة ضبط هناك علم كامل, وهناك أشياء عملية كثيرة, يعني مثلاً أثناء البحث تجد أن الإمام أحمد قال: حدثنا قتيبة عن مالك عن سُهَيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه, سهيل بن أبي صالح مختَلف فيه فلما تبحث في كتب الجرح والتعديل ستجد أن فلان قال ثقة والآخر يخطء , كيف أستخلص الحكم النهائي ؟
هذا بحد ذاته له قواعد كثيرة, إذا شرط الضبط هذا فيه تفصيلات كثيرة ومهم أن تؤخذ في الدرس المفصل الخطوات العملية للتعامل مع كيف أتحقق من ضبط الراوي وكيف أعرف أنَّه مقبول الرواية من جهة الضبط والاتقان.

معتمد في ضبطه ونقله: كأنه يقول هنا بقوله "معتمد" المفارقة بين الصحيح والحسن, المعتمد هو تام الضبط.

هذه الشروط الثلاث: اتصال الإسناد برواية العدول الضابطين, هذه الثلاثة شروط إذا تحققنا منها بعد البحث والتحقيق في كتب النظر والرجال وكتب الجرح التعديل وكتب المراسيل, بعد ما ننتهي من كل هذا يبدأ العمل الآن, فالخطوات هذه كلها هي تهيئة للبدأ الحقيقي بالعمل, فهذه الشروط الثلاثة هي للحكم الظاهري على الإسناد فقط , فالإسناد المتصل ورواته عدول ضابتون هذا **تقول أن ظاهر اسناده الصحة**, لكن الآن يبدأ العمل الحقيقي في التنقيب عن البواطن,

واستكشاف العلل الخفية, والنظر في الأسانيد والجمع بينها, ومقارنة بين الطُرق وبين الأسانيد, والنظر في المخالفة, والإضطراب والشذوذ, فهذا عمل كبير جداً هو الذي يستهلك جهد المحدثين في الحقيقة

ما الفرق بين الشذوذ والعلة؟

هذه فيها تفصيل دقيق شوي, لكن باختصار نقول أن الشاذ يُطلق على أكثر من معنى, وهذا سيأتينا إن شاء الله في النظم, هو في النظم هنا اعتمد معنى للشاذ, فقال في الأبيات القادمة: وما يخالف ثقة فيه الملا ... فالشاذ والمقلوب قسمان تلا.

فجعل الشاذ هو ما يخالف ثقة الثقات, والعلة هي أمر خفي قادح يقدح في صحة الحديث, ما معنى أمر خفي قادح ؟ ما هي العلة؟ هل لها صفة معينة؟

الغالب أن العلة بهذا الإعتبار هي التي تُعرَف بسبب تعدد الطرق, يعني انت عندك اسناد صحيح واضح, أحمد يقول حدثنا سُفيان ابن عُيَينَة قال حدثنا الزُهري عن أنس, الإسناد ثلاثي ونظيف.

لما تجمع طرق هذا الحديث تشوف هل رواه غير الإمام أحمد؟ نعم رواه مثلاً الترمذي والنسائي وابن ماجة وابن حبان, وتضعها أمامك فتجدهم قد اختلفوا لم يرووه على نفس الرواية التي رواها الإمام أحمد, فهنا مثلا تجد جميع أصحاب المصنفات رووه عن مالك – وهو قرين سفيان بن عيينه – عن الزهري, فاشترك سفيان بن عيينه ومالك بالرواية عن الزهري, فتجد هؤلاء يروون الحديث عن مالك عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم بدون ذكر أنس, والزهري تابعي إذا رؤاية هؤلاء للحديث تعتبر مُرسَلَة, والمرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

السند عن الامام احمد عن سفيان عن الزهري عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا متصل, والآخر مُرسل, هذا الآن يُسمى اختلاف على مدار واحد وهو الزُهري, هذا من باب العلل الخفية, لأننا في البداية إذا نظرنا في الإسناد الأول كان نظيف ظاهر ليس به إشكال, لكن متى اكتشفنا العلة والإشكال ؟ حين نظرنا في جمع الطرق, الأئمة هنا يتعاملون بـ : يقولون مالك أحفظ وأضبط من سفيان بن عيينة وخاصة في الزهري وبالتالي فقول مالك هنا أرجح ومعنى ذلك أن الحديث مرسل أي أنَّه حديثٌ لا يصح وأما سفيان بن عيينه فأخطأ عن الزهري, هذا علم العلل باختصار في صورة من أبسط صوره, الآن سفيان بن عيينه خالف من هو أوثق منه والمفترض هنا أن نسميه شذوذ, لكن صار هكذا تكرار, فتجنبا للتكرار نقول من الأفضل أن نحمل الشاذ في تعريف الحديث الصحيح على المعنى الآخر وهو معنى يُحمَل على التفرد وليس على تعدد الطرق, يعني الشاذ في تعريفاتي هو ما انفرد به ما لا يحتمل حاله الإنفراد بهذه الرواية, فهنا

لا يصير تكرار, لأن مخالفة الثقة للثقات هي من أظهر صور العلة فإن قلنا من غير شذوذ ولا علة وحملنا الشذوذ على مخالفة الثقة للثقات فنكون قد ذكرنا صورة من أهم صور العلة وفردناها بمصطلح الشذوذ.

نعيد باختصار: الحديث اذا توفرت فيه شروط الاتصال والعدالة والضبط يقولون ان اسناده صحيح ولا يعني هذا أن الحديث صحيح بقي أن تجمع الطرق وتبحث ان كان فيه علة خفية.

بعض المحدثين يحكمون على حديث حكماً سريعاً فيقولون اسناد صحيح.

الحسن المعروف طرقاً وغدت .. رجاله لا كالصحيح اشتهرت

الحسن من أكثر المصطلحات التي نسمعها ونقرأها في الحكم على الأحاديث, مع أن مصطلح الحسن في الحقيقة لم يكن بهذه الكثرة وبهذا الإنتشار عند مجموع المحدثين الأوائل والمتقدمين, كان عند بعضهم نعم, مثل الترمذي هو أشهر من استعمل مصطلح الحسن, هل استعمله غير الترمذي من المحدثين المتقدمين ؟

نعم, استعمله البخاري وعلي بن المديني والإمام أحمد, ولكن ليس بكثرة, ليس بصفة تجعله حداً فاصلاً بين الصحيح والضعيف, ولذلك اختلفوا في أول من قسَّم الحديث صحيح وحسن وضعيف, اختلفوا على قولين بعضهم قال أن الترمذي هو أول من قسَّم, وبعضهم قال بل الخطابي والخطابي بعد ذلك في القرن الرابع الهجري, مصطلح الحسن في الحقيقة يحتاج إلى اهتمام كبير, لأنه وقع فيه خلط كثير جداً, وإذا أردنا أن نتعامل مع الحسن بالضابط المنهجي الذي ذكرناه وهو سعة الإستعمال.

قلنا أن التعامل مع المصطلحات بطريقتين

الأولى: بالصورة الضيقة الحدِّية يعني الحديث تعريفه كذا نتعامل معه وفق التعريف.

لكن هذه الطريقة لا تتوافق مع صنيع وعمل وكتب المحدثين الأوائل المتقدمين كالبخاري وأحمد, ونحن إذا أردنا أن ندرس الحديث دراسة حقيقي وتفصيلية وعملية فلا بد أن نرجع إلى كتب المتقدمين وإذا أردنا أن نرجع إلى كتب المتقدمين فمعنى ذلك أننا نحتاج أن نفهم المصطلحات على ما يتوافق مع استعمالاتهم.

من شرح البيقونية أجب عن الآتي:

- أذكر شروط الحديث الصحيح

اتصال الإسناد – العدالة – الضبط – السلامة من الشذوذ – السلامة من العلة

- اختر الإجابة الصحيحة:

أ – إذا تم التحقق من أول ثلاثة شروط لصحة الحديث يمكن الحكم على الحديث بالصحة.........

1- عمليا 2- ظاهريا 3- نظريا

ب – تعريف الشاذ الذي رجحه الشيخ لعلة عدم تداخل شرطي السلامة من الشذوذ و العلة هو:

1 – مخالفة الثقة للثقات 2 – مخالفة الضعيف للثقات 3 – ما انفرد به من لا يحتمل حاله تفرده

بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الرابع – شرح مختصر البيقونية (2)

الحمد لله رب العالمين, وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين, أما بعد:

التعريف المشهور للحسن: هو مااتصل إسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله من غير شذوذ ولا علة .

لو فتحت جامع الترمذي لرأيته يقول بصريح العبارة وفصيحها: **هذا حديث حسن وليس اسناده بمتصل !**

فإما أن يكون الترمذي قد أخطأً وإما أن يكون هناك إشكال في تحديد المصطلحات وتضييقها

فقول القائل في تعريف الحديث الحسن هو قول صحيح وليس خطأ, لكن الخطأ هو في قولنا أن هذا هو التعريف الوحيد للحديث الحسن, فالحسن يُستعمل في أكثر من موضع وهذا الكلام ليس خفياً في كتب الحديث وهو موجود في أشهر كتاب من كتب الحديث المتأخرة "مقدمة ابن الصلاح" تجد أنه عرَّف الحسن بتعريفين وليس بتعريف واحد, وأصلاً الحسن في البيقونية ليس المقصود به الحسن كما في شروطه الخمس ! لأنه لم يؤكد على هذه الخمس.

فهو قال : والحسن المعروف طُرقا وغدت .. رجاله لا كالصحيح اشتهرت.

وليس من شروط الحديث الحسن الخمسة تعدد الطُرُق ! إذا هنا شيء زائد.

ذكر ابن الصلاح في "مقدمة ابن الصلاح" وقال: وبعد النظر والتأمل في كلام المحدثين خلصت إلى أن الحسن له معنيان أو يُستعمل على طريقتين أو نحو ذلك وذكرها بتفصيل وليست حدية.

إذا الحسن قد يُطلق على أكثر من معنى, بل قد يستعملونه على الحديث الذي لا يوجد فيه أي نوع من أنواع النقص أبداً, يعني الحديث الصحيح قد يُطلق عليه حديث حسن باعتبار استحسان معناه أو حكمه ...

مثلا: الشافعي تكلم على حديث وهو حديث ابن عمر: ارتقيت يوما على ظهر بيت لنا فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم مستقبل بيت المقدس لحاجته مستدبر الكعبة وهو في البخاري ومسلم, قال عنه الشافعي أنه حديث حسن. هل معنى حسن لا كالصحيح؟ لا

البخاري في أكثر من حديث أخرجها في الصحيح وقال عنها في موضع آخر: حسن, منها حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الصلاة على قبر الميت بعد موته.

المهم أن الحسن يُطلق على أكثر من معنى, بعضها يعود إلى الصحة, وبعضها يعود إلى عكس الصحة, فقد يُستحسن الحديث لمعنى من المعاني, هذا المعنى يُكسب الحديث ضعفاً.

وما ينبغي أن أقوله أمران:

الأمر الأول: يجب أن نتعامل مع المصطلحات الحديثية بسعة مدلولاتها وأن نقول أن المصطلح يُستعمل في كذا وكذا على حسب الإستعمالات التي عند المتقدمين.

الأمر الثاني: كيف نحدد المعنى المطلوب هنا ؟ يعني مثلا تقرأ في كتاب "العلل" لأبن أبي حاتم فوجدت أبا حاتم يقول عن حديث إنه حسن, كيف تعرف مراده بالحسن هنا ؟

بحسب السياق غالباً, أو بدراسة الحديث نفسه مثلا الترمذي سأل البخاري مرة عن حديث فقال هو حديث حسن, فقال: إنهم يقولون أن فيه فلان ضعيف, قال: هو حديث حسن.

فواضح أن كلمة حسن هنا للتقوية, لكن بشكل عام تستطيع أن تقول أن أكثر استعمالات الحسن عند هذا الإمام كذا وهذا يعرف بالممارسة.

لكي لا تستثقلوا حديثي هذا دونهم هذه الخمس مجلدات كلها في الحديث الحسن.

عندكم شرح ألفية الحديث للسخاوي وهي في خمس مجلدات – ألفية الحديث للعراقي والشرح للسخاوي – قال فيها: وبما أن اطلاقات الحسن تتعدد فينبغي ألا نربطه بحكم معين.

فلا نقول مثلا الحسن يُحتَج به أو لا يحتج به إنما حسب السياق, **وهذه نقطة غاية في الأهمية**.

وكل ما عن رُتبة الحسن قصر ... فهو الضعيف وهو أقساماً كُثر

الضعيف كما قال المؤلف: أقسام, بحسب السبب فقد يكون لسقط في الإسناد, أو لضعف في الراوي, أو قد يكون لعلة خفية, فكلمة ضعيف ليست مصطلحاً محددا وإنما تشمل المنكر والشاذ والمرسَل والمدَلَّس, وكثير من المصطلحات التي سيذكرها ....

فما نزل عن رتبة الحسن فهو الضعيف وذلك باعتبار تعريف الحسن بأنه ما قارب الصحيح, سواء حددنا الشروط الخمسة أو بالعموم الذي ذكره.

سؤال الطالب: هل اذا اختل الضبط او العدالة صار الحديث الصحيح حسناً؟

الشيخ: لو كنت تقصد باعتبار الحسن بالشروط الخمسة فإن الحديث خفيف الضبط هو حسن أما إذا اختلفت العدالة فهذا لا يسمى حسناً ابداً, فالشروط ليست متوازية في نفس القيمة فالعدالة شرط صارم جداً أما اتصال الإسناد ف قد وقد ولكن الأصل أن انقطاع الإسناد من أسباب الضعف, وكذلك الشذوذ والعلة, **فهذه تنقل الحديث من الصحة للضعف وليس للحسن**.

وما أُضيف للنبي المرفوعُ ... وما لتابعٍ هو المقطوع

هذا البيت ليس به حُكم ! لأن مصطلحات الحديث على قسمين:

هناك مصطلحات تتضمن أحكاماً, وهناك مصطلحات ليس بها حُكم. فقط وصف

مثال: فلان طويل: هل هذا وصف أم وصف يتضمن حكماً ؟ وصف فقط

فلان صالح: فهذا وصف يتضمن حكماً لأنه يترتب على الصلاح أمور , صالح ممكن يُزَوَّج صالح ممكن يوظَّف,

فالمصطلحات التي ذكرها "المرفوع" و "المقطوع" هذه مصطلحات ليس بها أحكام.

المرفوع: أي حديث فيه قال رسول الله إذا هو حديث مرفوع.

ممكن يكون صحيح, ضعيف, منقطع.

مثال: وروى الترمذي عن أبي هريرة "مرفوعا" باختصار هذه الكلمة تقدر تشيلها وتضع مكانها " قال رسول الله" .

المقطوع: الخبر الذي ينتهي إلى التابعي كالحسن البصري مثلا فهذا خبر مقطوع, وهذا وصف فقط لكن الكلمة موهمة كأن فيه انقطاع .

في الناحية العملية لا تكاد تجد كلمة "مقطوع" إلا بعد ما استقرت المصطلحات المتأخرة فتجد بعض المحققين المعاصرين والباحثين يقول: هذا حديث مقطوع إلى فلان. لكن في كتب المتقدمين لا تكاد تجد هذا إلا ما ندر.

**تنبيه:** تقسيم المصطلحات وهذا مهم جدا وفاتني أن أذكره في القواعد المنهجية وهو التفريق في المصطلحات بين الأوصاف والأحكام وبين ما يُستعمل بكثرة وما يُستعمل بقلة.

هناك مصطلحات حديثية لا تكاد تُستعمل أصلاً فلا تكاد تجدها في كتب الحديث المتقدمة, فهذه المفترض أن لا نقف عندها ونستشكلها. مثلاً الشاذ فيه خلاف كبير لكن عملياً اقرا "التاريخ الكبير" للبخاري فهو مظَنَّة وجود أحكام البخاري أو "العلل الكبير" للترمذي فيه أحكام البخاري, واقرأ علل أبي حاتم وأحكام أبي زرعة, اقرأ " العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد, كتب السؤالات على الإمام أحمد والإمام يحيى بن معين, اجمع الأحاديث التي حكموا عليها بالشذوذ فما أتصور أن تصل للعشرة من آلاف الروايات.

فقد كان لهم اصطلاح آخر الذي هو أقرب شيء المنكر, أو معلول, أو فيه خطأ.

المفترض أن البيقوني يذكر هنا الموقوف في البيت التالي, لأنه ذكر المرفوع والمقطوع, ما انتهى إلى النبي مرفوع ما انتهى إلى التابعي مقطوع طيب ما انتهى إلى الصحابي ؟

ذكره في البيت الخامس عشر, فهذا التفريق المفترض ألا يكون بهذه الطريقة.

والمسند المتصل الإسناد من ... راويه حتى المصطفى ولم يَبِنْ

يبن = ينقطع

هنا مصطلح جديد اسمه "المسنَد" ما هو الحديث المسند ؟ على تعريف الناظم.

هو ما اتصل إسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم, كأنه يقول لك إذا اتصل الإسناد إلى أبي هريرة فهذا ليس مسنداً.

هذه هي الصورة التي لا يُختلف فيها في تعريف المسند, هناك صور أخرى أختُلِف فيها هل تدخل في المسند أو لا تدخل في المسند وهي صورة ما لو اتصل إسناده إلى الصحابي, هذه الصورة اختلف فيها وبعضهم أدرجها في المسند, وفي صورة أخرى وهي ما انقطع اسناده ولكنه انتهى إلى النبي صلى الله عليه وسلم, فهذه بعضهم أدرجها في المسند فهي مرادفة للمرفوع.

وهناك من عرَّفها وأظنه ابن عبد البر: وهو أن يكون ظاهره الإتصال إلى النبي صلى الله عليه وسلم, فليس بالضرورة أن يكون متصلاً في نفس الأمر, فقد تكتشف أنه منقطع بعد البحث, لكن في الظاهر أنَّه متصل الإسناد وبالتالي تستطيع أن تقول عنه مسند.

هذا المصطلح وصف يتضمن حكماً ولكنه حكم جزئي, أي أن فيه شرط اتصال الإسناد, فهذا الوصف يحقق لك قدراً من الحُكم, لأن اتصال الإسناد له أثر في الحكم.

مثلا: عندنا حديث اسناده من الإمام الترمذي إلى النبي صلى الله عليه وسلم متصل ليس فيه انقطاع لا ظاهرا ولا باطنا لكنه من رواية الضعفاء, فهذا حديث مُسنَد ولكنه ليس صحيحاً.

النقطة العملية: إذا قرأت كتب المتقدمين لا تجد استعمال كلمة "مسند" بهذا التركيب, وإنما تجدها بكثرة بصيغة الفعل "أسنده فلان" وهي تأتي على وجهين: تأتي على وجه الرَّفع وتأتي على وجه الإتصال, تذكرون الصورة التي ذكرناها عن الزهري وسفيان بن عيينة ومالك ؟

فهذه الحالة التي مرَّت بالسند يقول لها المتقدمين وصفا "أسنده" يقول في الاسنادين "أحمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم" والآخر "رواه جماعة عن مالك أن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم" بالنسبة للأول: هذا الحديث أسنده سفيان بن عيينة, يعني وصله والثاني: أرسله مالك, لو كان مع مالك جماعة كمعمر ويونس وشعيب وعقيل وكلهم رووه على نفس الوجه الذي رواه مالك وخالفوا فيه سفيان فيقولون هذا حديث لم يسنده إلا سفيان, أي ما رواه متصلاً إلا سفيان.

والمعنى الآخر – وسنستعمل نفس الإسناد – أحمد عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم ويرويه جماعة عن مالك عن الزهري أنس موقوفاً ووافقه جماعة, صار الخلاف في الرفع والوقف وليس في الوصل والإنقطاع, فهذا ايضاً يُقال لم يسنده إلا سفيان.

فالمقصود بـ يُسنده هنا أي يرفعه لأن الإسنادان هنا متصلان وإنما الفرق في الرفع والوقف.

وما بسمع كل راو يتصل ... إسناده للمصطفى بالمتصل

يقول لك أن الحديث المتصل هو الذي اتصل إسناده للنبي صلى الله عليه وسلم بالسماع.

هنا فيه تحديد أن الإتصال لا يكون إلا في السماء, هذا تقييد غير جيد إذا أراد هذا التقييد, لأن الإتصال قد يُعرَف بغير السماع, لكن قد يكون مختلف فيها في بعض الأحيان, مثلا: الإجازة هل هي إتصال أم ليست بإتصال ؟ والإجازة هي أن يكون عندي حديث مكتوب أعطيه لتلميذ وأقول له أروي هذا الحديث عني. ممكن يقول فيها أخبرنا, الشاهد أن الأظهر في شروط الإتصال هي السماع, هذا شيء صحيح لكن الحصر أن الإصال لا يكون إلا بالسماع هذا فيه نظر.

مسلسل قل مما على وصف أتى ... مثل أما والله أتبأني الفتى

كذاك قد حدثنيه قائما ... أو بعد أن حدثني تبسما

هذا مصطلح جديد لكن المفروض أن ما يأخذ بيتين الصراحة, لأن المنظومة 34 بيت وهذا المصطلح مو مهم, أيضا ممكن نضيف في القواعد المنهجية: التفريق بين المصطلحات المهمة وغير المهمة.

مصطلح "المسلسل" هو من المصطلحات التكميلية, أو الجمالية, وليس منتشر في كتب المتقدمين, وبعض كتب المتأخرين أولعوا بهذا المصطلح, وما زالوا إلا الآن يقول لك اعطيني الحديث المسلسل بالأولية, المسلسل هو شيء وصفي وليس حكمياً, ذكر الذهبي في "الموقظة" ذكر أن المسلسلات أكثرها أحاديث ضعيفة, وممكن يوجد أحاديث مسلسلة يكون الأصل في المتن صحيح لكن المسلسل ضعيف, والمسلسل الضعيف إسناداً ومتناً أيضاً يوجد, فهذا التسلسل في الواقع تجده في أحاديث قليلة, خاصة التسلسل العملي, أما التسلسل القولي موجود ولكنه عادي مثل حديث يقول الإمام أحمد سمعت سفيان بن عيينة قال سمعت الذهري قال سمعت أنساً قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم فهذا مسلسل بالسماع وهو موجود بكثرة, لكن المسلسل أخذ بيده فلان فحدثني بكذا وقال أخذ بيدي فلان وقال حدثني بكذا هذا تسلسل بالوصف أو الفعل وهذا قليل جداً, وأكثره ضعيف.

الخلاصة أن مصطلح "المسلسل" هو مصطلح وصفي لا يترتب عليه حكم, اللهم إلا في جزئية يسيرة جدا إذا ثبت أن التسلسل في هذا الجزء من رواية الثقات فهذا يفيد إتصالاً.

عزيز مروي اثنين أو ثلاثة ... مشهور مروي فوق ما ثلاثة

هل هذا يتوافق مع ما تعرفون عن العزيز ؟

هذا التعريف أدق بكثير من تعريف العزيز أنه ما رواه اثان, عُرِّف هذا المصطلح تقريباً من ابن مَندَة أنه ذكر أن العزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة, طبعاً ابن مندة متأخر شوي عن البخاري والإمام أحمد ومن بعده من المحدثين ساروا على نفس ما سار عليه, ابن حجر تقريباً هو الذي عُرِف بتحديد العزيز باثنين, وهذا ليس هو الأشهر عند المحدثين, وهناك معنى ثالث للعزيز وهذا الاستعمال الثالث هو الأقرب لصنيع المتقدمين, وهو معنى العزَّة أي القوة, والعزة بمعنى الندرة والقلة وهذا الاستعمال هو الاشهر عند المحدثين المتقدمين وكتبهم, أكثر من المعنى بأنه اثنين أو ثلاثة, وأكثر ما يستعملونه في الرواة, وهذا ذكره في "الكامل" والكامل من أفضل كتب الرجال, هنا في الكامل ذكر عددا من الرواة وصفهم بأنهم عزيزوا الحديث فيقول لك فلان عزيز الحديث, هل معنى عزيز الحديث أنه لا يروي حديثاً إلا إذا انضم إليه آخر ؟ وإنما

المعنى أنه قليل الحديث لا تكاد تقف له على رواية, إذا هذا من المصطلحات التي نحتاج إلى إدراك السعة التي فيها وحتى نكون أكثر فهماً التعامل مع كتب المتقدمين

أسئلة المقطع الثاني : ضع علامة صح أو خطأ:

- يعرف المحدثون الحديث الحسن بأنه ما اتصل اسناده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ و لا علة و هذا خطأ

  خطأ, لأن التعريف صحيح لكن الخطأ في قصره على هذا التعريف
- سعة مدلولات المصطلحات ككثرة معاني الحسن عند المحدثين المتقدمين تعيق فهم معنى الحسن المقصود

خطأ, لأنه يسهل معرفة المعنى المراد للمصطلح من سياق الكلام و بالممارسة فلا إعاقه

- الضعيف يشمل المنكر و المرسل و المدلس و ما نزل عن الحسن: صح
- ما أضيف إلى النبي هو المرفوع و يفيد صحة الحديث: خطأ
- مصطلح المقطوع يشمل وصفا و حكما على الحديث: خطأ
- المسلسل من المصطلحات التي اشتهرت عند المحدثين المتقدمين و كثر استعمالها: خطأ

بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس الخامس – شرح مختصر البيقونية (3)

معنعنٌ كعن سعيد عن كرم ... ومبهمٌ ما فيه راوٍ لم يُسَم

ذكر مصطلحين "المعنعن" و "المبهم" هل هناك علاقة بين المعنعن والمبهم ؟ كونه ذكر الأول في شطر والثاني في شطر !

لا يوجد علاقة فالمعنعن شيء والمبهم شيء, المعنعن متعلق بالسماع ولإتصال, والمبهم متعلق بالعدالة والضبط والرواة, لأن المبهم كما قال هو الراوي الذي لم يُسَم أي لا نعرف من هو.

تجد في الإسناد مثلاً: عن مالك عن مولى لأم سلمة عن أم سلمة, طيب من هو المولى لا نعرف من هو, أو عن رجلٍ من أهل الحي.

هناك نوع آخر من المبهم لكن لا أثر له: والمبهم هو وصف يتضمن حكم لأنه يترتب عليه الضعف, هذا ما لم يكن صحابياً فلو قال التابعي (الثقة) عن رجل من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا لا يؤثر في الحكم أما لو كان التابعي (ضعيفاً) وقال عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا حكمه ضعيف لأن المشكلة بالتابعي الضعيف وليس في الصحابي المجهول.

والنوع الآخر الغير مؤثر هو أن يأتي في المتن وليس في الإسناد وهذا كثير في السُنَّة, مثلاً: خطب النبي صلى الله عليه وسلم فقام إليه رجل فقال, هذا إبهام لكنه غير مؤثر لأنه أصلاً لا يترتب عليه شيء, وإنما هو شيء في القصة فهو ابهام في المتن.

المعنعن: العنعنة مصطلح دقيق شوي قد يفيد بعض الأحيان حكماً وقد لا يُفيد, الشيء الواضح في العنعنة أنها لا تدل صراحة على الإتصال ولا تدل صراحة على الإنقطاع, يعني إذا قلت فلان عن فلان – وهذا أكثر الأسانيد – فإنك لا تستطيع أن تجزم أن هنا إتصالاً ولا تستطيع أن تجزم أن هنا إنقطاع. **لكن الأكثر في العنعنة أنها تدل على الإتصال**, من الناحية العملية.

لكن إذا أردت أن تحكم على حديث فأنت تحتاج إلى مزيد تثبت حتى تقطع أن "عن" المراد بها هنا الإتصال.

من الذي يقول عن ؟ مثلا لو قلت – الشيخ أحمد – حدثني سهيل عن ياسر عن زياد, كلمة "عن" بين سهيل وبين ياسر, من قالها سهيل أم أنا ؟ سهيل.

قال = لا تفيد الإتصال, فلو قال: قال ياسر أصبحت طويلة لذلك يقول عن لاختصار المسافة, هنا لا يوجد إشكال لأنها متساوية, ممك يكون سهيل روى الخبر فقال حدثني ياسر, فأتصرف أنا بالرواية وأقول عن, هنا أنا نزَّلت المستوى لأن "حدثني" أعلى من "عن" وأعلى من "قال" وهذا موجود بالرواية بكثرة, يعني ينخفضون بصيغة الأداء تخففاً.

وكل ما قلَّت رجاله علا ... وضده ذاك الذي قد نزلا

ذكر المؤلف مصطلحين هنا وهما "العلو" و "النزول" الحديث الذي رجاله قليل فهو عالي, والحديث الذي رواته كثير فهو منخفض, ما هو وجه الإنخفاض والإرتفاع ؟

يقول لك إذا كان بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث رواة فإسنادي عالٍ مع أن العدد قليل وقال إذا بيني وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم تسع رواة فإسنادي نازل.

هل هذان المصطلحان وصفات أم وصفات يتضمنان أحكاماً ؟

هو وصف مجرَّد, لكن العالي مظنة أن يكون أصح فقط وليس شرطاً, لماذا ؟ لأن الرجال أقل, فكلما قلَّ العدد قلَّت نسبة وجود الضعيف ووجود الخطأ نسبياً.

وهذا ليس من مظنة التدليس دائماً لكنه من دوافع التدليس غير أن الدافع يختلف عن المظنَّة لأن المظنة غالبا متعلقة بالكثرة, أما التدليس فلا علاقة, فقد تجد الكثير من الأسانيد العالية وذلك لأنها متقدمة.

أعلى الأحاديث في البخاري هي الثلاثية ولكنها قليلة, والمستوى المتوسط للبخاري أربعة رجال, أما الإمام أحمد فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة, فمثلا يروي عن سفيان بن عيينة مباشرة وسفيان قديم يروي عن الزُهري عن أنس أو يروي عن عمر بن دينار عن جابر, وعمر تابعي.

وما أضفته إلى الأصحاب من ... قول وفعل فهو موقوف زكن.

زُكِن = عُلِم

فالحديث أو الخبر الذي ينتهي إليهم – أي الصحابة – وصفه بأنَّه موقوف, فمن الموقوفات في البخاري حديث علي رضي الله عنه: حدثوا الناس بما يعلمون أتريدون أن يُكذَّب الله ورسوله.

هذا حديث موقوف عن علي رضي الله عنه في صحيح البخاري, موقوف لأنه من كلام علي ولا يتضمن حُكماً, وقول الصحابة له اعتبار عند علماء الاسلام لذلك جمعوه في الكتب مثلا مصنف بن أبي شيبة فيه أكثر من ثلاثين ألف أثر وخبر من أكثرها أخبار الصحابة.

ومُرسلٌ منه الصحابي سقط ... وقل غريبٌ ما روى راوٍ فقط

المرسل مصطلح مهم جداً نظراً لكثرة استعماله في كتب الحديث, وقاعدة: أي مصطلح يَكثُر استعماله يجب أن يُحَرَّر تحريراً جيدا ويكون واضحاً عند الدارس لعلم الحديث, بحيث يحسن التعامل معه تعاملاً جيداً, **فالمرسل هو مصطلحٌ وصفي يتضمن حكم كلي لأن الأصل بالمرسل انَّه ضعيف**, وطبعاً هناك استثناءات.

يقول: ومرسل منه الصحابي سقط, هذه الجملة تحتمل أحد أمرين: إما أن يقصد أن الصحابي نفسه هو الذي سقط من الإسناد, وإما أن يقصد أن طبقة الصحابة سقطت من الإسناد, **فإن كان يقصد الأول فالكلام ليس دقيقاً**, لماذا ؟ لأن سقوط الصحابي من الإسناد غير مؤثر, إذا عرفنا أن الذي سقط بالفعل هو صحابي, مثلا صاحب كتاب جاء بحديث إلى أحد التابعين فيقول: قال الرسول صلى الله عليه وسلم, لماذا نعتبر هذا ضعيف ؟ نعم

لأننا لا ندري ممن أخذ الحديث هذا التابعي, فلو تيقنَّا أنه سمعه من صحابي لما كان هناك إشكال, لأن الصحابة عدول, لكن الإشكال الذي جعلهم يجعلون المرسل من قسم الضعيف هو أنهم لا يعلمون من الذي أخذ منه التابعي هذا الحديث فقط يكون أخذه عن تابعي آخر ويوجد بعض الأحاديث فيها خمسة تابعين يروون عن بعض, لأن التابعين درجات وطبقات, في تابعين توفوا قديماً جداً في تابعين أدركوا أبا بكر الصدِّيق, وأبو بكر ما عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم إلا سنتين, مثلا الصُنابحي جاء إلى المدينة يريد أن يدرك النبي صلى الله عليه وسلم أصلا فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم على وصول, فهو الآن تابعي, قيس بن أبي حازم من كبار التابعين روى عن العشرة المبشرين بالجنة, لما تجي تنظر مثلا للزهري يعتبر من صغار التابعين وكان من كبارهم علماً, قتادة من صغار التابعين هؤلاء طبقة جاءت

متأخرة لذلك لا تكاد تجدهم يروون إلا عن عدد قليل, مثلا قتادة يروي عن أنس وهو أشهر من يروي عنه, وروى عن كثير من الصحابة لكنك تجد الحكم: لم يسمع عنه لم يسمع عنه.

والشاهد أن هذا التعريف على كل حال موهم, لأنه ليس تعريفاً دقيقاً وإنما الأفضل أن يُقال المرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم, هذا أدق, الأمر المهم الذي أريد أن أقوله هنا, أن"المرسل" بهذا التعريف الأدق الذي قلناه ليس هو الإستعمال الوحيد, وهنا يجب توسيع المصطلحات بما يتوافق مع تعدد استعمالات المتقدمين.

مثال: أبو داود أخرج حديثاً من طريق خالد بن دُرَيك عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم, فقال هذا حديثٌ مرسل خالد بن دريك لم يدرك عائشة, فهنا سقط تابعي بين خالد وعائشة, هناك حديث علي رضي الله عنه في نقض الوضوء بالنوم, قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم هذا مرسل عبد الرحمن بن عائذ لم يسمع من علي, بل تجد أنهم ينصون فلان عن فلان مرسل والطبقة بعد طبقة التابعين وليس حتى بين التابعي والصحابي, ولذلك الأصوب أن كلمة مرسل عند المتقدمين فيها عموم في الإستعمال فتطلق على ما رفعه التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم وتطلق على أي انقطاع, ومن أشهر الأمثلة على ذلك كتاب المراسيل لأبن أبي حاتم وهو ابن ابن أبي حاتم الرازي – وحاتم الرازي من أكبر العلماء المتقدمين – عنده كتاب اسمه "المراسيل" ولا تجد فيه مرفوعات التابعين للنبي صلى الله عليه وسلم وإنما تجد قال أبي عن رواية فلان عن فلان أنها مرسلة, من غير تسمية متن معين إلا عَرَضاً وإنما هكذا مجرد رواية فلان عن فلان مرسلة فالمراسيل المقصود بها عند ابن أبي حاتم "المنقطع".

المراسيل لأبي داود أشهر و يختلف عن المراسيل لابن أبي حاتم لأنه متون مرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم لكنها مرسلة فتجد مثلا أحاديث الحسن عن رسول الله أو أحاديث الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على التعريف الأشهر.

الغريب: هو ما رواه راوٍ واحد, وهو وصف يكاد يكون مجرداً, وهو رواية واحد عن واحد عن واحد أو جماعة عن واحد المهم في طبقة من الطبقات فيه راوٍ واحد, أغلب الأحاديث الغرائب يكون فيها إشكال إذا كانت الغرابة فيه مطلقة فلا يروي هذا الحديث إلا شخص واحد, وهناك غرائب صحيحة ولكنها قليلة, لذلك فأهل الحديث دائما يعتنون بأن يكون الحديث مروي من أكثر من طريق, وأمس أشرنا إلى قضية البعض الذين عندهم مشكلة مع أحاديث الآحاد لأنه عندهم الآحاد هو ما رواه واحد ويقول لك السنة مروية من طريق واحد وآحاد ووو .

الأحاديث التي يرويها واحد عن واحد عن واحد (ثقة) - فلا نتكلم هنا عن رواية الضعيف -, فهذه الأحاديث في السُنَّة قليلة جداً جداً, فائدة: هذا الإعتبار الذي يريده الخصم من الأحاديث الآحاد ليس قسيماً للمتواتر بل هو قسيم العزيز والمشهور.

وكل ما لم يتصل بحال ... إسناده منقطع الأوصال

والمعضل الساقط منه اثنان ... وما أتى مدلسا نوعان

المنقطع والمعضل والمرسل متعلقون ببعضهم, وهم مثال على بعض التحديدات الدقيقة عند علماء الحديث المتأخرين, والتي تعتبر صحيحة لكنها تحتاج إلى توسعة مدارسة كتب المتقدمين.

المنقطع: الذي ينقطع بأي حال فإنه يعتبر منقطع, ثم ذكر نوع من المنقطعات له اسم خاص وهو المعضَل فالإنقطاع إذا كان بسقوط راويين متتاليين يُسمى معضلاً, وإذا كان بسقوط راوٍ واحد يسمى منقطعاً, وإذا كان الساقط الصحابي يُسمى مرسلاً, وإذا سقط أكثر من واحد ولكن غير متتاليين يسمى منقطع, والمعلق ما كان فيه انقطاع من عند المصنف, فيأتي البخاري فيقول لك: قال أبو هريرة.

هذه الدِقَّة في التفريق بين المصطلحات فيها إشكال إذا أردنا الحصر لأنك قد تجد حديثاً مُعضلاً كمثال: أن مالك يقول لك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا معضل لأنه سقط منه قطعا أكثر من واحد, هنا تجد المتقدمين يعبرون عن هذا بأنه مُرسَل أو منقطع وقد تجدهم يقولون بالحديث المرسل بمعناه الأشهر, كقول الحسن البصري (تابعي) قال رسول الله, يقول: رواه الحسن منقطعاً.

الأكثر والأشهر عند المتقدمين أن ما رفعه التابعي يقولون عنه مرسل وإن كانوا قد يعبردون عنه بمنقطع.

الذي يهمنا هنا أن كلمة المعضل في التعبير عن السقوط المتتالي هذا أو أي صورة من صور الإنقطاع هذه لا تكاد تجدها عملياً عند المتقدمين.

فلا تجد لهم حكما على حديث بأنه معضل من جهة السقوط في الإسناد وإنما هناك استعمال لكلمة معضل في معنى آخر, وابن حجر في "النكت على ابن الصلاح" ذكر نماذج من استعمالات المتقدمين لكلمة معضل في غير الإنقطاع,

وقال معناه: المستغلِق الشديد, وذكر أن الزهري قال على حديث فيه ابن لهيعة أنه حديث معضل, وليس فيه أي انقطاع.

المعضل يستعمل على معنيين: الأول السقوط المتالي وهذا عملياً لا تكاد تجده في استعمالات المتقدمين, والمعنى الآخر هو الخطأ المستغلق وقد ذكر له ابن حجر في النكت خمسة أمثلة من كتب الحفاظ.

الطالب: كيف عند البخاري هناك معلقات؟

الشيخ: المعلقات كلها أحكام وأوصاف والمعلق من قبيل الضعيف, لكن تكون بحسب صيغة التعليق فالبخاري يعلقها بصيغة الجزم فهي عنده متصلة, وصيغة الجزم كقوله قال فلان, حدَّث فلان, ذكر فلان, ذهب فلان, لكن إذا قال وذُكِرَ عن فلان, وحُكِيَ عن فلان فهذا لا يلزم أن يكون ثابتا عنده

أسئلة المقطع 3

- ذكر مؤلف البيقونية المعنعن و المبهم في بيت واحد فهل بينهما علاقة ؟ و بما يتعلق كلا منهما ؟

لا علاقة بينهما ، و المعنعن يتعلق بالإسناد ( اتصال السند ) و أما المبهم فيتعلق بالرواة ( العدالة و الضبط )

- عرف الحديث الموقوف من البيقونية في البيت الذي في نهايته : " فهو موقوف زكن " و أذكر معنى زكن.

ما أضفته إلى الأصحاب من قول و فعل ، و معنى زكن أي : علم

- المرسل من المصطلحات المهمة لكثرة استخدام المحدثين لها فهل أحسن مؤلف البيقونية – رحمه الله – تعريفه ؟ و لماذا ؟

لا و ذلك لأن فيه إيهام بأن المرسل ما سقط من اسناده صحابي و هذا لا يضر إن علم أن الراوي الساقط من الاسناد صحابي لأن كلهم عدول ، و الأفضل أن يعرف بأنه هو ما رفعه التابعي إلى النبي و ذلك لأن الراوي الساقط من الاسناد قد يكون تابعي فيجب أن تعلم عدالته و يعلم ضبطه

بسم الله الرحمن الرحيم

## الدرس السادس – شرح مختصر على البيقونية (4)

... وما أتى مدلَّسا نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن ... ينقل عمن فوقه بـ عن وأن

والثاني لا يُسقطه لكن يصف ... أوصافه بما به لا ينعرف

التدليس هو من الأعمال القبيحة التي وُجِدَت في الرواية, ولها دوافع مختلفة: بعضها جيدة وفيها فائدة (مهضومة) لا تؤثر بصحة الرواية وبعضها ليست جيدة.

من الدوافع المهضومة: كأن الراوي لا يُدلِّس إلا عن ثقة, فقد يسقِط الثقة من باب العلو بالإسناد, ولكن إسقاطه لا يغير من حقيقة الأمر شيء وإن كان قد يغير من الحكم على الرواية إذا لم نعرف أنَّه ثقة.

من الدوافع الغير جيدة: أن يرى الراوي أن هذا الرجل ضعيف فوجوده بالرواية غير جيد فيحذفه من الإسناد.

لذلك فبعض المحدثين شدد فيه تشديد كثير كالإمام شُعبَة وكان يقول بالتدليس قولاً عظيماً جداً.

التدليس درجات وأنواع وأشكال وصور وفيها مهارات في بعض الأحيان وحِيَل, كتدليس القطع مثلا يقول: "حدثنا" ويسكت ثم يقول "يا فلان هات الماء" فالمستمع يظنها: حدثنا يا فلان هات الماء. والدافع هو كي لا يكذب.

تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بطريقة موهِمَة محتملة للسماع وغيره, غالباً يكون فيه انقطاع معين.

مثال: الشيخ احمد يقول: شيخي زياد ودائماً أسمع منه وأروي عنه, وجميعكم يعرفون أنني أروي عن زياد دائماً, ففي رواية معينة لم أسمعها منه وسمعتها من سعد, فأحس بأنها صعبة أن أروي عن شيخي حديثاً عن طريق سعد !

فأقول: قال زياد, الناس بشكل عام يظنون أنني سمعته من زياد, لأنني أصلاً دائماً أروي عن زياد وهو شيخي, لكن لأنني لا أريد الكذب فأنا لم أقل حدَّثني أو سمعت لأنني بذلك أكون كذبت, فأقول: قال زياد.

تدليس الشيوخ: شيخي زياد لقبه "أبو الزبير" وله لقب ثاني وهو "أبو طلال", فآتي وأقول سمعت حديثاً من زياد, ومرَّة أخرى أقول سمعت من أبو الزبير وأذكر نفس الرواية, فالناس يظنون أنني سمعت الحديث من شيخ آخر ثم أقول في مجلس آخر وحدثني أبو طلال.

قد يُكتشف التدليس – يكون من العلل الخفية – عبر تعدد الطرق, وهناك مُحدثين كبار متخصصين في كشف التدليس

مثال: بعض المحدثين يدلسون في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى يذكرون الواسطة – الشيخ الذي حذفه ودلَّس – في الرواية في مجلس آخر.

الأعمش مثلا مدلس, فتجده يقول في بعض الأحاديث: قال أبو صالح (تابعي من تلاميذ أبو هريرة) عن أبي هريرة رضي الله عنه, وتجده في مواطن أخرى يقول حُدِّثتُ عن أبي صالح – أي هناك شخص مجهول بينه وبين أبو صالح –, وبعض الأحيان تجدها عن الأعمش عن رجل عن أبي صالح, فهذه تُكتَشف بعد جمع الطُرُق.

ابن المديني يقول عن حديث في الحج رواه محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس, فقال: كنت أظن هذا الحديث من صحيح حديث ابن اسحاق فإذا هو قد دَلَّسه.

كيف عرف؟ وقف بعد ذلك على رواية لابن اسحاق فيها ذكرٌ للواسطة.

كيف نتعامل مع التدليس ؟ هناك تفصيلات كثيرة جداً.

ما الحكم في الحديث المدلس ؟

في قاعدة مشهورة ولكنها تحتاج إلى تحرير ليست دقيقة جداً: لا يُقبَل حديث المدلس حتى يصرِّح بالسماع.

مثلا: هذا الحديث فيه مدلِّس وقد عَنعَنَ, وهذا الحديث ضعيف لأنه لم يُصرِّح بالسماع.

هذه القاعدة ظاهرياً مريحة, وطبعاً المدلسون محصورون, هناك كتاب ابن حجر في مراتب المدلسين. وفي الكتاب بعض الإشكالات لأنه أدخل في المدلسين من ليس منهم

القاعدة تقول: إذا وجدت في الإسناد راوٍ مدلس فلا تقبل حديثه حتى تجد تصريحه بالسَّماع, فهم لا يقبلون من المدلِّس أي حديث بالعَنعَنة, ولكن هذا في صنيع المتقدمين عملياً ليس دقيقاً, لأنه قد يقبلون بعض أحاديث المدلِّسين, فليس عندهم صرامة أو حُكُم واحد ظاهر.

مثال: في علل بن أبي حاتم يذكر علل وأشياء كثيرة ثم يقول فلعلَّ فلاناً دلَّسه, مع أنه بالعنعنة, فلو كانت العنعنة علَّة ظاهرة في حديث المدلِّس لكان من البداية قال لك فيه فلان مدلس وفيه عنعنة فيرده.

كيف نعرف الحديث المدلَّس؟

بعضهم قال بمجرد عدم ذكره للسماع وبعضهم قال بالنظر في القرائن المتعلقة بالرواية والتي قد تكشف لنا أنه دلَّس أو لم يدلِّس. وهذا متعلق بمن ليس مكثراً من التدليس, **وأما المكثر من التدليس فيكادون يتفقون على أنَّه لا يُقبل منه**.

وما يخالف ثقة فيه الملا ... فالشذ والمقلوب قسمان تلا

إبدال راوٍ ما براوٍ قسم ... وقلب اسناد لمتن قسم

ذكر هنا صورة من صور الشاذ وهي ما خالف فيه الثقة الثقات, وتكلمنا عن أن هذه صورة من صور الشاذ وذكرنا صورة أخرى عائدة إلى التفرد وليس إلى التعدد, فعندما نقول ما خالَف يعني نحن نتكلم عن التعدد (تعدد الطرق), وكلمة شاذ من الناحية العملية في الحكم على الحديث قليلة جداً جداً وبالتالي فلا تستحق كبير عناء في البحث والتنقيب

المقلوب: قسمان إما إبدال راوٍ براوٍ وإما إبدال إسناد بمتن, وهناك أيضاً نوع آخر لم يذكره وهو أن يكون هناك قلب في جمل المتن نفسه.

والقلب بالإسناد غالباً يكون بالاشتباه بالأسماء والقلب بين الاسناد والمتن يكون ابدال سند الحديث بسند حديث آخر, ويعبرون عنه بقولهم: دخل عليه حديث بحديث **وهذا كله داخل ضمن دائرة العلل**, والقلب الذي لم يذكره هو القلب في داخل المتن نفسه في الجمل يعني مثلا: حتى تعلم يمينه ما أنفقت شماله بينما الصواب حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه.

وهذا مروي في الصحيح ولكن هذه الرواية فيها قلب خاطىء, ومثلا القلب الذي حصل بين ابن ام مكتوم وبين بلال إن بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم بعضهم قلب القضية.

والفرد ما قيدته بثقة ... أو جمع أو قصر على رواية

هنا يتكلم عن نوع من أنواع الفرد أو الغريب وهو الفرد النسبي فالفرد أو الغريب قسمان: إما أن يكون غريباً مطلقاً يعني حديث لا يُروى إلا من طريق واحد أو من وجه واحد ولو في طبقة واحدة.

النسبي: وبعض الأحيان يكون الحديث متعدد الطرق ولكنه من جهة ما يكون غريباً أو فرداً.

مثال: حديث يُروى عن ابن عمر وعائشة وأنس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الحديث يرويه عن عائشة جماعة وعن أبي هريرة جماعة وعن أنس واحد فيقول لك هذا حديث غريب عن أنس.

بينما هو في الحقيقة حديث مشهور (رواه ثلاثة).

هنا يقول لك أن النسبية قد تكون جماعية, فالفردية ليست في الشخص وإنما بالثقة, فيقول لك ما قيدته بثقة: هذا الحديث لا يرويه من الثقات إلا فلان, ممكن يكون رواه 15 ولكن كلهم ضعفاء فهنا نوع من الفردية ليست بالتفرد بالرواية وإنما بالصفة (أنه ثقة).

أو جمع أو قصر على رواية

كأن يكون متفرداً بهذا الحديث أهل بلد لذلك يعتبر فرداً نسبياً, يقول لك هذا الحديث تفرد به أهل الشام, قد يكون رواه أربعة عن ثلاثة عن اثنان, على كل حال هذه مصطلحات فلا تستنكر قول لأحد الحفاظ هذا تفرد به أهل الشام.

وما بعلة غموض أو خفا ... معللٌ عندهم قد عُرِفا

هنا ذكر العلَّة وذكر الغموض والخفاء وفي الحقيقة فإن مصطلح العلَّة أو المعلل أو مُعَل أو معلول في جدل وخلاف طويل في الناحية اللغوية.

هنا ذكر القيد الأشهر للعلة لأن الصور الأشهر للعلة كثيرة جداً, لذلك فالقيد الأشهر للعلة هو الخفاء قادح خفي, بينما قد تطلق العلة على الأمر الظاهر, فقد يقول لك هذا الحديث علته فلان كأن يكون ضعيف أو حديث فيه علة مثلا فلان لم يسمع من فلان, وقد أطلق الترمذي في آخر الجامع في العلل الصغير كلمة معلول على حديث ليس فيه إي إشكال من ناحية الإسناد لا ظاهرا ولا خفي وإنما هو منسوخ فذكر أن علَّته النسخ.

الأشهر في العلل هو الخفاء وأبرز طريقة لإشهارها هي جمع الطُرق, إذا كي نكتشف العلَّة بالحديث يجب أن نجمع طرقه فإذا جمعنا الطرق وقارنا بينها قد نكتشف أن هناك إشكال فيمن كان في رأينا أن ظاهره الصحة, ما هي صورة هذا الإشكال ؟

يمكن أن تكون مخالفة ثقة لمن هو أوثق منه, ويمكن أن تكون مخالفة الضعيف للثقة, ويمكن أن تكون دخل حديث بحديث أو إسناد في حديث, ويمكن أن تكون تدليساً ... وهو خطأ يُستخرج من جمع الطرق والمقارنة بينها.

والعلة من أشرف مجالات وعلوم الحديث ولا يقدر عليه إلا القلَّة, لما مات أبو زرعة رحمه الله سُئِل عمن يُحسن هذا الفن قال لا أدري ذهب من يُحسن هذا الفن

وذو اختلاف سندٍ أو متن ... مضطرب عند أُهَيلِ الفن

يقول أن الحديث الذي يقع فيه اختلاف في إسناده ومتنه يكون مضطرباً, وهذا الكلام يجب أن يُقَيَّد لأنه لو بقي على عمومه هذا وإطلاقه هذا لما كان مستقيماً مع الواقع العملي ولا أظنه يقصده.

ففي الصورة التي ذكرناها بين سفيان ومالك عن الزهري هذه فيها اختلاف, طيب هل يعتبر مضطرباً ؟ لا.

إذا الإختلاف الذي ذكره يجب أن يقيد بنوع معين من الإختلاف وهو الإختلاف الشديد الذي يصعب معه تمييز وجه الصواب, أما مثلا خلاف مالك ومعمر ويونس وعُقَيل وشعيب في طرف وسفيان بن عيينة في طرف هذا سهل الترجيح فلا يعتبره مضطرباً.

لكن لو قلنا مثل الحديث الذي رواه الترمذي في البدايات في الطهارة مداره على أبي اسحاق رواه عنه أربعة أطراف بعض الأطراف فيها أكثر من راوي كل طرف من الأطراف الأربعة رواه على وجه يختلف تماماً عن الآخر وكلهم ينتهون إلى ابن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث مضطرب الإسناد وقد سألت محمد بن إسماعيل عنه (البخاري) فلم يقضي فيه بشيء وسألت الدارمي فلم يقضي فيه بشيء.

اشتهر في الكتب المتأخرة الحديثية تقييد المضطرب بأنه الذي لا يترجح فيه وجه على وجه لاختلاف الأوجه وتضاربها.

وهذا القيد غير صحيح لكنه يدل على الخطأ أي هناك من أخطأ بالرواية ولكن لتلابس القضية وتشابك الأوجه يصعب الترجيح, أما أنَّه لا يمكن الترجيح ويُجعل هذا قيد للحكم بالإضطراب فهذا فيه نظر وهذا من إشكالات تقييدات بعض

المتأخرين, بل إن القول بأنه يوجد رواية لا يمكن الحكم بالصواب فيها هذا فيه نظر أصلا من ناحية الوجود حتى فضلا عن أن يُقَيَّد المصطلح به, لذلك فإن هذا الحديث الذي حكم فيه الترمذي بأنه مضطرب رجَّح فيه وجه وبين وجه الترجيح لماذا, وكان بسبب اختصاص الراوي الذي رجحه بأبي اسحاق فقال لأن إسرائيل هو أوثق من روى أو أعلم من روى عن أبي اسحاق من هذه الوجوه ثم قال وكأن البخاري ترجح له وجه بعد ذلك لذلك هذا الحديث في صحيح البخاري لكن البخاري رجح وجه غير الوجه الذي رجحه الترمذي.

أسئلة المقطع الرابع: إختر الإجابة الصحيحة:

- أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة بالسماع فهذا هو:

أ – تدليس الشيوخ ب – تدليس السماع ج – تدليس الإسناد

- من المحدثين المتقدمين الذين كانوا يشددون في قضية التدليس:

أ – الأعمش ب – شعبة ج – الزهري

- ذكر الشيخ في شرح البيقونية " ما يخالف فيه الثقة الثقات تعريفا لـ:

أ – الشاذ ب – المنكر ج – المقلوب

- في نظم البيقونية ذكر الناظم نوعين من أنواع الحديث " المقلوب " و الصحيح أن أنواعه:

أ – 2 ب – 3 ج – 4

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس السابع – شرح مختصر على البيقونية (5)

والمدرجات في الحديث ما أتت ... من بعض ألفاظ الرواة اتصلت

المدرجات: يعني يُزاد لفظ في الحديث ليس مذكوراً في الأصل, الرواية لم تأتي بزيادة هذا اللفظ وإنما يُزاد فيه من خلال الرواة, والإدراج فيه تفصيل أيضاً, وهناك مصنفات خاصة بالمدرجات من كتب المتقدمين, والإدراج قد يكون علَّة وقد لا يكون, والإدراج الأظهر أنه في المتن.

الإدراج ليس دائماً علَّة في الحديث فقد يكون إدراج تفسيري كما في إِشهرها وهو حديث عائشة عن التحنث أي التعبد, بعضهم قال أنها من الزُهري وليست من رواية عائشة رضي الله عنها.

إدراج له أثر: فمن استطاع منكم أن يطيل غرَّته فاليفعل هذا حكم عليه عدد من المحدثين بأنه مدرج من قول أبي هريرة وليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

وهناك خلاف كبير في هذه القضية بين الفقهاء لأنه لو كانت من قول الرسول لانتهى الخلاف.

من أهم معرفة اكتشاف المدرجات هي جمع الطرق, **وجمع الطرق هذا قانون في الحديث أساسي**.

تكتشف به التدليس والشذوذ والنكارة والمخالفة ودخول حديث في حديث والمدرجات واكتشاف السماع.

**وقد تجد المتقدمين لا يعبرون عن الإدراج بأنه مدرج**, مصطلح مدرج ليس مستعملاً عملياً كثيراً قد يقولون زيادة قد يقولون أخطأ فيه فلان أو وهم فيه فلان أو زاد فيه فلان كذا وليس من الحديث, أو زاد فيه فلان حرفاً (من ناحية المعنى اللغوي (حرف = جملة) ومسلم ذكرها في حديث الإستحاضة, قال: وفي حديث حمَّاد ابن زيد حرفٌ تركنا ذكره عمداً, لأنه يرى أنه غير صحيح

وما روى كل قرينٍ عن أخه ... مُدَبَّجٌ فاعرفه حقاً وانتخه

هذا من المباحث التكميلية التحسينية الوصفية.

هذه رواية الأقران وتسمعون برواية الأكابر عن الأصاغر وبرواية الأصاغر عن الأكابر.

المدبج مأخوذ من ديباجتي الوجه فيقول لك إذا روى شعبة عن سفيان وسفيان عن شعبة فهذا يُسمى حديثاً مدبجاً.

وهذا لا علاقة له بالصحة والضعف. فبعض الشرَّاح يعتني بالمحسنات, فيقول لك هذا حديث من لطائف الإسناد فيه أنَّه شامي الإسناد كل رواته شاميون, أو خمسة من التابعين يروون عن بعضهم, مثل رواية الأكابر عن الأصاغر كرواية بعض الشيوخ الكبار عن تلاميذهم, هذا أمر مستحسن بالرواية من اللطائف المكملات ومنها المدبج.

متفق خطا ولفظا متفقه ... وضده فيما ذكرنا المفترق

مؤتلف متفق الخط فقد ... وضده مختلف فاخش الغلط

هذان البيتان متعلقان بأسماء الرواة يقول لك قد تتفق أسماء الرواة رسماً وشكلاً ونَقطاً ولفظاً ويختلفون أشخاصاً

مثلا: محمد بن عجلان راويان مدنيان من نفس الطبقة فهذا هو: متفقون بالأسماء ويفترقون في الأعيان

كثير من هذه المصطلحات لها كتب مستقلة أُلِّفت فيها

المؤتلف والمختلف يختلفون بالنقاط أو الحركات مثل سَليم و يُلَيم, حِزام وحَرام, وهناك كتاب مشهور للدارقطني اسمه "المؤتلف والمختلف" جمع فيه هذه الأشياء, وهذا من عنايتهم, وخاصة في وقتهم وقت الكتابة باليد, طبعاً الآن بعض الطبعات يقع فيها هذا الإشتباه فتجد مثلا بُرَيد يقول لك يزيد, واحيانا اسقاط "ابن" فتكون فارق بين ثقة وضعيف, مثلا حمزة وابن حمزة, ابن زياد أو إبن أبي زياد, وهذه القضية تهم من يتخصص في علم الحديث ويبحث كثيراً في الرواة وأحوالهم, يحتاج طبعات جيدة, يحتاج إدراك, بعض الأحيان يكون عنده خلفية كبيرة في الرجال فيكتشف الخطأ, فيعرف أن هذه الطبقة ما تستقيم مع يزيد بن زياد مثلا.

والمنكر الفرد به راوٍ غدا ... تعديله لا يحمل التفردا

لا أعتقد أن هناك مصطلح يُستعمل عند المتقدمين للتعبير عن الضعف مثل المنكر, حتى الآن في دراسات معاصرة خاصة بكلمة المنكر, مثلا الحديث المنكر من خلال كتاب الجرح والتعديل وعلل أبي حاتم, والحديث المنكر عند المتقدمين أو عند الإمام أحمد, علل أبي حاتم كتاب فيه ألفين وسبعمئة مسألة تقريباً من أهم كتب العلل لا تكاد تفتح صفحتين ثلاثة تجد حديث منكر, فمصطلح منكر هو من أكثر المصطلحات استعمالاً عند الحفاظ المتقدمين.

وكلمة منكر تستعمل عندهم على عدد من الإطلاقات وعدد من المعاني ومن الخطأ الكبير أن تستصحب معك معنى واحد للمنكر ثم تقرأ في كتبهم ويقع عندك إشكال, فالمشهور بالمنكر أنَّه مخالفة الضعيف للثقة, والشاذ مخالفة الثقة للثقات, فأنت ببالك في المنكر أنه يجب أن يكون هناك ضعيف ولازم يخالف, يعني شرطين: لازم يكون فيه أكثر من طريق للحديث واحد من الطرق يكون الراوي فيه ضعيف, طيب تبحث في كتب الحديث تجدهم حكموا كثيراً على أحاديث بأنها منكرة وليس بها أي واحد من الشرطين لا فيه ضعيف ولا خالف الثقة, فقد يكون خالف ثقة لكن ليس هو بضعيف, وقد يكون ضعيف ولكن ما خالف, كثيرا ما يحكمون على أحاديث بأنها منكرة ويكون السبب أنه تفرد بها ضعيف, هل يوجد حديث حكموا عليه بالنكارة وهو خال من الشرطين ؟ نعم يوجد.

مثل الأحاديث التي يتفرد بها الصدوق, ويرون أنه ليس أهلا للتفرد بهذه الرواية, مثل الشاذ يلي قلناه, بل العجيب أن نفس صاحب البيقونية والذهبي في الموقظة, يذكرون في تعريف المنكر ما لا ينحصر بهذا التعريف, هنا كيف عرف أنه منكر ؟, عرَّف النكارة بالتفرد وليس بالمخالفة, فهو هنا يخالف التعريف المشهور للمنكر.

الإمام ابن حجر من يوم ما كتب "نخبة الفكر" حتى اعتمد الناس تعريفاته لكن هذا غير دقيق مع أنها صحيحة, فيجب التعامل بالسعة بالمصطلحات, وهذه المشكلة التي لا يُدركها الكثير فيقعون بإشكالات واضطرابات كثيرة.

البيقوني لا يقول أن المنكر هو ما خالف الضعيف, الذهبي بالموقظة ذكر تعريفين للمنكر والإثنان مختلفات عما عرَّفه ابن حجر, فقال: المنكر ما تفرَّد به الضعيف وقد يعدون تفرد الصدوق منكرا.

الصدوق = من نزل درجة عن الضابط المتقن والذي يُعرَف بالحسن على المشهور.

والتفرد عند المحدثين أمر صعب فإنه يدعوا إلى مزيد من التثبت والنظر, لأن الأصل أن الحديث ينتشر والروايات اشتهرت وتعددت, فإذا أتى راوٍ وتفرَّد إذا لم يكن بحاله من القوة والإتقان ما يجبر نقص التفرد فإنهم يقفون منه موقف فقد يقبل حديثه وقد لا يُقبل بحسبه.

باب التفرد باب ضخم جدا وقد أشرت في بعض المقاطع بعنوان "عبقرية المحدثين في باب التفرد" فيقول لك التفرد فيه قرائن, قرائن بالإسناد وقرائن في المتن وقرائن بالراوي المتفرد, إذا اجتمعت هذه القراءن فحديث الفرد ضعيف.

على كل حال فباب التفرد باب عظيم ومن فهمه جيدا ودرسه سيكتشف أشياء مذهلة عند المحدثين المتقدمين فإنهم أبدعوا في هذا المجال كثيراً.

المنكر الفرد: نستفيد من هذا أننا لا نحصر معاني المصطلحات بما ورد في كتاب معين أو متن معين مشتهر, أبو داود في أوائل السُنَن جاء في حديث إلقاء الخاتم عند الدخول إلى الخلاء, فقال: هذا حديث منكر لم يروه إلا همام.

وهمام ثقة معروف من رجال البخاري ومسلم, لكن عند جمع الطرق تجد أن هناك مخلفة من همام لغيره, فهنا نكارة ولكنها من راوٍ ثقة, فخطأ الثقة بالمخالفة عند المتقدمين يُسمى منكراً, فالمنكر ليس خاصاً بالراوي الضعيف, قد يكون الراوي الضعيف قد يكون الراوي شديد الضعف قد يكون الراوي الصدوق قد يكون الراوي الثقة بحسب الإكتشاف للأخطاء.

متروكه ما واحد به انفرد ... وأجمعوا لضعفه فهو كرد

المتروك: الحديث الذي انفرد به راوٍ مُجمَع على ضعفه, ولكن الإستعمال الأكثر أيضاً في الواقع العملي عند المتقدمين أنَّهم لا يطلقون على هذا أنَّه حديث متروك, فكلمة متروك عندهم أكثر ما تُستعمل في الرواة وليس في الأحاديث وهذا كثير, يقول لك مثلا: فلان متروك الحديث, وغالباً يكون مجمع على ضعفه.

قد يقولون متروك الحديث وقد يقولون متروك فقط, فكثير من الرواة تجد الدارقطني يقول لك: متروك.

متروكه ما واحد به انفرد: هذه الصورة والتي هي حديث يتفرد به راوٍ مجمع على ضعفه قد تجد المتقدمين يقولون عنه منكر, شديد الضعف, باطل, ليس هناك لفظ محدد يعبر عن الحديث الذي انفرد به راوٍ مجمع على ضعفه, وإنما الأكثر في لفظ المتروك أن يُستعمل على الرواة.

والكذب المختلق المصنوع ... على النبي فذلك الموضوع

الوضع هو باب كبير جداً للدراسة ومن أشهر الكتب المعاصرة ثلاث أو أربع مجلدات للشيخ عمر فلّاتة "الوضع في الحديث", في هذا الباب أسباب الوضع, طرق اكتشافه, ومن الكتب القديمة التي فيه "تنزيه الشريعة" ومن أشهرها "الموضوعات" لابن الجوزي, ومن الكتب التي ذكرت قوانين الموضوعات كتاب ابن القيم "المنار المنيف" وقد سُئل عن معرفة الوضع بالمتن فذكر القوانين في المتن

وقد أتت كالجوهر المكنون ... سميتها منظومة البيقوني

فوق ثلاثين بأربع أتت ... أبياتها تمت بخير ختمت

سئلة المقطع الخامس و الأخير من شرح البيقونية: اختر لكل مصطلح ما يناسبه:

المدبج – المتفق و المفترق – المنكر – المدرج – الموضوع – المتروك

- قد يعرف بالتفرد أو المخالفة
- أكثر ما يطلقونه المحدثون على الراوي كالدارقطني و النسائي
- زيادة لفظ في الحديث لم يأت في الأصل و هو أظهر في المتن
- مثل رواية الأقران
- فيه كذب مفترى على النبي
- في الأسماء و في الأعيان